J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 27 (4): 2197 - 2224, 2002

G.A.T.T AND SOME OF ITS EFFECTS ON FOREIGN TRADE FOR THE MOST IMPORTANT AGRICULTURAL CROPS

El-Masry, Mona Mahmoud I.

اتفاقية الجات وبعض آثارها على التجارة الخارجية لأهم الحاصلات الزراعية

منى محمود إبراهيم المصرى
قسم الاقتصاد الزراعى – كلية الزراعة – جامعة القاهرة

الملخص

في ظل قيام التكتلات الاقتصادية ومزيد من تحرير التجارة العالمية، وفى إطار إنشاء منظمة التجارة العالمية، لن يحدث استقراراً تجارياً لدولة لا تملك أسباب التغيير والمقدرة على أحداثه بتفوق وامتلاك المقدرة على التنافسية بمختلف أبعادها وعناصرها، ولن يتأتى ذلك إلا بإتباع الدراسات العلمية الوافية والدقيقة والتخطيط العلمي السليم الهادف لخلق وتنمية واقع إنتاجي وتسويقي وتصديري عملي وحقيقي، وإزالة كافة العقبات التصديرية، وزيادة الوعي للاكتفاء الذاتي ومزيداً من الاعتماد على الذات والاهتمام بقائمة مصر التصديرية كماً ونوعاً مع التوسع في السلع التصديرية ذات الميزة النسبية والتنافسية في إنتاجها وتصديرها.

وتكمن مشكلة البحث في حدوث انعكاسات متعددة بالسلب أو الإيجاب على اقتصاديات كثير من الدول النامية وخصوصاً المستوردة الصافية للغذاء التي تعد مصر واحدة منها، ويعد التوقع بارتفاع الأسعار نتيجة لإلغاء الدعم وتحرير القيود الجمركية أمر ضرورياً، ومن هنا تكمن أهمية التعرض لإمكانية تحديد حجم الآثار المتوقعة الحدوث على اقتصاديات مصر الزراعية من جراء تطبيق اتفاقية الجات ولذا استهدف البحث في محاولة لتقدير تلك الآثار من جراء استيراد القمح وتصدير الأرز المصري والتعرف على الوضع الراهن لهيكل التجارة الخارجية الزراعية المصرية بصفة عامة ومحصولى الأرز والقمح بصفة خاصة معتمداً في ذلك على بعض النماذج القياسية والتوقعات في ظل الفروض الموضحة بالبحث لكل من الكميات المستهلكة أو المنتجة والأسعار العالمية وحجم الصادرات والواردات، بالإضافة إلى التعرف على حجم المكاسب أو الخسارة في الرفاهية المجتمعية من تصدير أو استيراد سلعة ما في ظل متغيرات السياسة.

وأوضحت الدراسة التطور الحادث في هيكل التجارة الخارجية الزراعية المصرية خلال الفترة (١٩٨٩ – ١٩٩٨) حيث أظهرت انخفاضاً في القيمة الحقيقية للصادرات الزراعية بمعدل معنوي إحصائي قدر بنحو ١٧,٠٠ مليون جنيه مقابل زيادة معنوية إحصائية في معدل النمو السنوي لقيمة الواردات الزراعية قدر بنحو ٩,٤ مليون جنيه سنوياً. كما تعرض البحث إلى تطور كمية وقيمه صادرات مصر من الأرز حيث تزايدت قيمه صادرات مصر الأرزيه بنحو ٥,٩ مليون جنيه سنوياً خلال متوسط الفترة المدروسة (١٩٨٩ – ١٩٩٨) بالقيم الحقيقية، كما تعرض البحث للتوزيع الجغرافي لصادرات الأرز المصري، وأيضاً لتطور كمية وقيمة واردات مصر القمحية خلال فترة الدراسة ، وأهم ملامح اتفاقية الزراعة في ظل اتفاقية الجات.

وتعرض البحث إلى ثلاثة نماذج قياسية لإبراز بعض الآثار الاقتصادية المتوقعة من تحرير التجارة العالمية على محصول الأرز كمحصول تصديري، القمح كمحصول استيرادي حيث أوضح البحث التغيرات والتوقعات في الإنتاج، الأسعار المزرعية، قيمة الإنتاج الاستهلاك المحلي، وفائض التصدير للأرز، وعجز الواردات للقمح لمختلف السيناريوهات المختلفة في نسب السياسات الحمائية والضريبية على محصولى الدراسة من الدول النامية والمتقدمة، والمتوقع في ظل افتراض ثبات كمية الصادرات والواردات الزراعية لمحصولى الدراسة تارة وافتراض زيادة نسبية في كمياتها تارة أخرى، حيث أوضحت أنه سوف تحدث زيادة في كمية الصادرات الأرزية وأسعار التصدير وبالتالي حدوث رفاهية ومكاسب مجتمعة تم تقديرها باستخدام النموذج الثالث (معادل الاتفاقية) بنحو ٥٢,٠٨ ألف دولار لمتوسط الفترة (٩٦-١٩٩٨) وقدرت تلك المكاسب بنحو ١٩٠,٣ ألف دولار عام ٢٠٠٤. كما أوضح البحث زيادة قيمة الواردات المصرية من القمح في ظل تطبيق الاتفاقية إذ يتوقع زيادة الواردات القمحية المصرية لنحو ٧٢٢٧,٨ ، ٧٤٩٥,٢٧ ألف طن خلال عامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٥ على الترتيب وسوف يترتب على زيادة تلك الكميات المستوردة والزيادة في الأسعار العالمية خسارة مجتمعة من جراء استيراد القمح قدرت بنحو ١٧٢,٤، ١٩٠,٣ مليون دولار لمتوسط الفترة ٩٦ – ١٩٩٨، عام ٢٠٠٤ على الترتيب.

المقدمة

في ظل الحراك الاقتصادي النشط الذي يشهده العالم الآن نحو التوجه للتكتلات الاقتصادية، وفي ظل اتجاه التجارة العالمية نحو مزيد من التحرر، وفي إطار إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO)[1]، لن يكون على الساحة الدولية مكاناً لمن لا يملك أسباب التغير والتفوق والقدرة التنافسية بمختلف أبعادها وعناصرها. ولن تتمكن دولة من ذلك إلا بالتخطيط العلمي المدروس وبالدراسات الواعية والهادفة إلى خلق وتنمية واقع إنتاجي وتسويقي وتصديري عملي حقيقي، يشجع المصدرين والعملية التصديرية ويعمل على إزالة العقبات التصديرية من ناحية وزيادة الوعي نحو الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات في توفير السلع من ناحية أخرى وخصوصاً الزراعية والغذائية منها لدولة مثل مصر وأهمها القمح حيث تعد مصر دولة مستوردة صافي للغذاء.

كما أنه في ظل التوجه العالمي نحو تعزيز حرية التجارة بين الدول ووضع أسس جديدة تحكم العلاقات الدولية وتدعم حرية قوى السوق وآلياته، واتجاه معظم دول العالم للانخراط في تكتلات اقتصادية تقوى من تعاملات الدول عن تعاملاتها منفردة، يضع هذا الأمر الدول النامية والعربية منها في مأزق يتطلب معه بالضرورة إعادة النظر في أسلوب توظيف الموارد المتاحة والأخذ بمناهج أكثر كفاءة في التعامل مع التغيرات الدولية والعالمية لتحقيق أفضل أداء اقتصادي ممكن.، ومازالت الأجهزة الإنتاجية لمعظم الدول العربية قليلة المرونة حتى في الدول العربية ذات العوائد المالية المرتفعة، وهذا أمر ينعكس بالضرورة على الموازين التجارية لتلك الدول، وتعد التجارة العربية البينية ضئيلة جداً من جملة التجارة الدولية للدول العربية إذ لم تتعد ٩,٣%. وتعد الزراعة من أهم المجالات المحتلة لمركزاً متقدماً في الهيكل الاقتصادي للعديد من الدول العربية، حيث بلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية نحو ١٣%، وفي الوقت الذي لم تتعد فيه التجارة البينية الزراعية عُشر حجم التجارة الزراعية العربية، مع وضوح استيراد كثيراً من الدول العربية ما تصدره دول عربية أخرى من مصادر غير عربية.

وبالنظر في الواقع المصري نلاحظ ضيق قاعدة الإنتاج الزراعي المصري سواء كان ذلك من حيث تنوع السلع أو كميتها أو جودتها وخاصة تلك التي يمكن تصديرها والمنافسة بها في ظل تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي وما تبعها من ارتفاع في تكاليف الإنتاج الزراعي من ناحية وانخفاض لمعظم الأسعار المزرعية لبعض الحاصلات الزراعية الهامة وما ترتب عليه من مشكلات تسويقية لتلك الحاصلات من الناحية الأخرى، وتعد مصر دولة مستوردة صافي لبعض الحاصلات والأنتجة الزراعية النباتية والحيوانية مثل القمح، الزيوت، السكر، اللحوم والتي تعد سلع هامة في تحقيق الأمن الغذائي، كما أنه قد تراجعت قائمة مصر التصديرية لكل من القطن والأرز والبطاطس المصرية في ظل هذه المتغيرات الدولية، الأمر الذي معه

---

(1) World Tread of Organization

ضرورة الاهتمام بقائمة مصر التصديرية الحالية والتوسع في السلع التصديرية ذات الميزة النسبية في إنتاجها والتنافسية في تصديرها.

مشكلة البحث :

لقد ترتب على قيام منظمة التجارة العالمية انعكاسات متعددة سلباً أو إيجاباً على اقتصاديات معظم دول العالم النامية والمتقدمة، كما شهدت الساحة الدولية أراء مختلفة ومتضاربة حول الآثار المتوقعة لتحرير التجارة العالمية على الأوضاع الاقتصادية لدول العالم وبالتالي ارتفاع الأسعار في الدول النامية والمستوردة الصافية للغذاء نتيجة لإلغاء الدعم في الدول المتقدمة ولذلك فإن مشكلة البحث تكمن في إمكانية التعرف على حجم الآثار الاقتصادية المتوقعة الحدوث على اقتصاديات مصر الزراعية من جراء تطبيق اتفاقية الجات ومحاولة لتقدير تلك الآثار سواء بالإيجاب أو السلب من جراء استيراد القمح وتصدير الأرز في ظل تلك المتغيرات، مستخدماً في ذلك بعض الافتراضات المتوقعة الحدوث، كما أحدثت تلك الاتفاقيات قيوداً على بعض سلع الصادرات والواردات، حيث يرفع الدعم عن المنتجين والمصدرين وتحول التعريفات اللاجمركية إلى جمركية وتخفيض الأخيرة حسب بنود الاتفاقية، ويصبح العالم المتفق أو أعضاء الاتفاقية كدولة واحدة، تلك أمور سوف تحدث أثاراً مباشرة أو غير مباشرة على تجارة السلع الزراعية الخارجية لما تحدثه من تغيرات في الأسعار العالمية وتعديل في تكاليف الإنتاج لرفع الدعم وارتفاع فى التكاليف التسويقية. وبالتالي يفترض أن تستفيد الصادرات أكثر من ذى قبل فى تحقيق الرفاهية المجتمعية وتخسر الدولة أكثر فى الرفاهية المجتمعية مما هو قائم لسلع الواردات الزراعية، الأمر الذي يستوجب اختبار صحة هذا الفرض وتحديد حجم التغيرات المتوقعة على الإنتاج والاستهلاك والصادرات والواردات وقيمتهما والفجوة وقياس التأثير على الرفاهية المجتمعية سوى مكاسب أو خسارة.

أهداف البحث :

استهدف البحث التعرف على:- ١) الوضع الراهن لهيكل التجارة الخارجية الزراعية المصرية بصفة عامة ومحصولى الدراسة بصفة خاصة. ٢) التعرف على الآثار المتوقعة لتطبيق اتفاقية الجات على محصولى الدراسة " القمح،الأرز ". ٣) تقدير العوائد المتوقعة والتغيرات الحادثة فى الرفاهية المجتمعية من جراء تصدير الأرز واستيراد القمح حالياً وفى المستقبل القريب فى ظل تطبيق اتفاقيات التجارة العالمية.

الأسلوب البحثي والتحليلي ومصادر البيانات:

اعتمد البحث على أسلوب التحليل الوصفي والكمي، حيث استخدم الانحدار الخطي لدراسة تطور بعض الظواهر الاقتصادية ، وأستخدم المعايير والمقاييس الإحصائية كالمتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، بالإضافة للنسب المئوية، مع الاستعانة أساساً في قياس أثر اتفاقية الجات على محصولى الدراسة باستخدام ثلاثة نماذج قياسية ربما تختلف في توقعاتها للآثار المترتبة للتوقع بالكميات والأسعار والاستهلاك والصادرات والواردات لمحصولى القمح والأرز بعد تطبيق اتفاقية الجات، وتمثلت النماذج في نموذج SWOPSIM، واعتمد النموذج الثانى على الثبات والتغير بنسب معينة فى حجم الصادرات والواردات، وركز الثالث على قياس المكاسب أو الخسارة فى الرفاهية المجتمعية فى التجارة الخارجية، وذلك لقياس أثر التغيرات المختلفة على محصولى الدراسة نتيجة لتطبيق اتفاقية الجات.

وأعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة من الجهات الحكومية والتي تصدرها كل من الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي بوزارة الزراعة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، البنك الأهلي المصري، معهد التخطيط القومي، منظمة الأغذية والزراعة (F.A.O)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، كما تمت الاستفادة والاستعانة بالأبحاث العلمية والرسائل والدراسات وثيقة الصلة بموضوع البحث.

النتائج والمناقشة

هيكل التجارة الخارجية الزراعية المصرية :

تحتل التجارة الخارجية الزراعية المصرية مكاناً هاماً فى التجارة الخارجية المصرية، حيث تمثل قيمة الصادرات والواردات الزراعية حوالي ١٦,٤%، ٣٣,٥% من إجمالي قيمة الصادرات والواردات المصرية لمتوسط الفترة (١٩٨٩-١٩٩٨).

كما تعد الصادرات الزراعية المصرية أحد الركائز الرئيسية لتمويل برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية الشاملة للبلاد إذ تمثل القيمة الحقيقة للصادرات الزراعية حوالي ١,٢%، ٧,٤% من إجمالي القيمة الحقيقية للدخل القومي المصري، الدخل الزراعي المصري كمتوسط للفترة سالفة الذكر على الترتيب.

وتشير بيانات الجدولين (٢،١) والجدولين (٢،١) بالملحق إلى الزيادة الحادثة في قيمة الصادرات المصرية القومية بالقيم الجارية والحقيقية بمعدل زيادة سنوية قدر بنحو ٥٧٣، ٢١,٦٩ مليون جنيه لمتوسط الفترة (١٩٨٩-١٩٩٨) مع ثبوت المعنوية الإحصائية للقيم الجارية دون الحقيقية منها، كما تزايدت قيمة الصادرات المصرية الزراعية من نحو ٥٥٣ مليون جنيه عام ١٩٨٩ لنحو ١٦٣٤ مليون جنيه عام ١٩٩٨ وبمعدل زيادة سنوى معنوى إحصائياً قدر بنحو ١٤٠ مليون جنيه، كما تذبذبت القيم الحقيقة لقيمة الصادرات الزراعية المصرية ما بين الزيادة والنقصان إذ بلغت نحو ١٠٣,٥٩، ٢٨٦,٧٢ مليون جنيه للحد الأدنى والأقصى لعامي ١٩٩١، ١٩٩٤ على الترتيب، وبمعدل تناقص سنوي معنوي إحصائيا قدر بنحو ١٧ مليون جنيه سنوياً خلال الفترة المدروسة.

كما يتضح أيضاً من الجداول سالفة الذكر التغيرات الحادثة في القيم الجارية والحقيقية للواردات القومية المصرية والزراعية منها خلال الفترة(١٩٨٩-١٩٩٨)، حيث بلغ معدل الزيادة السنوية في قيمة الواردات القومية نحو ٣٩,٨،٣٨٢,٨ مليون جنيه مع ثبوت المعنوية الإحصائية بالقيم الجارية والحقيقية على الترتيب، ونحو ٣٧٦، ٩,٤ مليون جنيه بالقيم الجارية والحقيقية في قيمة الواردات الزراعية على الترتيب مع ثبوت معنوية هذه التغيرات إحصائياً في القيم الجارية كما توضح الجداول قيمة التغيرات الحادثة في الميزان التجاري الزراعي والقومي وقيمة الصادرات والواردات المصرية الغذائية والتغيرات الحادثة فيها، إذ يتضح أن هناك عجزاً في الميزان التجاري الزراعي والغذائي، مما يعني ضرورة زيادة الصادرات المصرية الزراعية وإعادة هيكلة الصادرات الزراعية وتشجع الإنتاج الزراعي المخصص للتصدير، إذ بلغت نسبة تغطية الصادرات الزراعية المصرية للواردات الزراعية المصرية نحو ٢٠% لمتوسط الفترة (١٩٨٩-١٩٩٨).

تطور كمية وقيمة الصادرات من الأرز المصري:-

باستقراء بيانات الجدول (٣) بالمتن والجدولين (٤،٣) بالملحق يتضح أن آسيا احتلت من بين قارات العالم المرتبة الأولى من حيث كمية الصادرات من الأرز المصري بمتوسط قدر بنحو ١٠٩,١ ألف طن ممثلا لنحو ٥٧.٩٧ % من المتوسط السنوي لكمية الصادرات من المحصول والمقدر بنحو ١٨٨,٢ ألف طن والتي قدرت قيمتها بنحو ١٤٠,٤ مليون جنيه مثلت نحو ٦٢,٨% من قيمة الصادرات الأرزية، وتأتي أوروبا في المرتبة الثانية بمتوسط بلغ حوالي ٥٢,٥ ألف طن ممثلا نحو ٢٧,٨٩% من متوسط الكمية المصدرة من المحصول في حين كانت الصادرات المصرية إلى الدول الأفريقية في المرتبة الثالثة من الكميات المصدرة من الأرز المصري خلال متوسط فترة الدراسة ١٩٨٩-١٩٩٨بمتوسط كمية صادرات بلغت نحو٢٥,٧ ألف طن ممثلاً نحو ١٤,٤%من كمية الصادرات المصرية من محصول الأرز على مستوى التكتلات والتجمعات الجغرافية المختلفة لمتوسط الفترة المدروسة بمتوسط قيمة قدر بنحو ٣٠,٣ مليون جنيه بنسبة قدرت بنحو ١٣,٦% من المتوسط السنوي لقيمة الصادرات الأرزية المصرية لمتوسط فترة الدراسة، في حين تأتي أمريكا في المرتبة الرابعة من حيث كمية وقيمة الصادرات المصرية من الأرز، وتشير نتائج تقديرات النماذج الخطية إلى الاتجاه الإيجابي المتزايد المعنوي إحصائيا لقيمة الصادرات الأرزية المصرية قدر بنحو ٤١,٧، ٥,٩ مليون جنيه سنوياً بالقيم الجارية والحقيقية على الترتيب لمتوسط فترة الدراسة (١٩٨٩-١٩٩٨).

تطور كمية وقيمة واردات مصر من القمح:

باستقراء بيانات الجدول (٤) بالمتن والجدولين (٦،٥) بالملحق يتبين التطور الحادث في الإنتاج والاستهلاك المصري من القمح وبالتالي كمية الواردات المصرية لمحصول القمح وقيمة تلك الواردات حيث بلغت نحو ١٣٠٨ مليون جنيه عام ١٩٨٩ تزايدت لنحو ٢٥٣٨ مليون جنيه عام ١٩٩٨ بنسبة زيادة تزيد بنحو٥١,٢% من قيمتها في متوسط قيمة الواردات لمتوسط الفترة المدروسة، كما أنه يتضح أن هناك زيادة سنوية معنوية إحصائيا في قيمة تلك الواردات عاماً بعد الآخر قدرت بنحو ١٧٣ مليون جنيه سنوياً ممثلة نحو٧,٢% من متوسط قيمة الواردات بالقيم الجارية لمتوسط فترة الدراسة.

وبتتبع التوزيع الجغرافي لواردات القمح المصري يتبين من بيانات الجداول سالفة الذكر أن أمريكا تحتل المرتبة الأولى من حيث كمية الواردات القمحية المصرية خلال فترة الدراسة (١٩٨٩-١٩٩٨) بمتوسط كمية بلغ نحو ٢٩٨٥,٢ ألف طن بنسبة تقدر بنحو ٦٢,٦% من متوسط إجمالي كمية الواردات خلال

الفترة المدروسة، تلاها في ذلك كل من أستراليا، أوروبا بنسبة بلغت نحو ٢٩,٧%، ١٠,٥٢% من متوسط الواردات القمحية المصرية خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٨.

جدول(١) الاتجاه الزمنى العام لمتغيرات الميزان التجارى القومى والزراعى خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٨).

المعاملات الإحصائية / المتغيرات	الجزء الثابت a		معدل النمو السنوى b		معامل الارتباط r		F المحسوبة	
	بالقيم الجارية	بالقيم الحقيقية	بالقيم الجارية	بالقيم الحقيقية	بالقيم الجارية	بالقيم الحقيقية	بالقيم الجارية	بالقيم الحقيقية
الصادرات القومية	٧٢٨٠	١٧٥٤	٥٧٣	٢١,٦٩	٠,٧٤	٠,٢٣	**٩.٩	٠,٤٥
الصادرات الزراعية	٢٥١,٢	٨٥	١٤٠	١٧,٠	٠,٨٣	٠,٧١	**١٨,٤	*٨,٠٤
الواردات القومية	١٢٨٧٩	٣٧٨٩,٦	٣٨٢,٨	٣٩٨	٠,٩٦	٠,٩٣	**١١٩,٣	**٥٢,٠
الواردات الزراعية	٤١٤٩٠٩	١٠٦٩,٦	٣٧٦	٩,٤٥	٠,٦٥	٠,١٢	*٥,٩	٠,١٢
الصادرات الغذائية	٧٠٥	١٨٥	٩١	٥,٦	٠,٦٨	٠,٣٠	**٧,١	٠,٨٢
الواردات الغذائية	١٢٨٧	٤٤٤	٨٨٨	١١٢,٧	٠,٧٦	٠,٦٨	**.١١	**٧,١٣
الميزان التجارى القومى	-٥٥٩٨,٩	٢٠٣٤,٧	-٣٢٥٥,٢	-٣٧٦,٣	٠,٩٢	٠,٨٦	**٤٧,٨	**٢٣,٨
الميزان التجارى الزراعى	-٣٨٩٨,٧	-١٩١٩,٩	٢٣٨,٥-	٥٠,٠٥	٠,٤٦	٠,٠٧	٢,١٩	٠,٠٣٩
الميزان التجارى الغذائى	٧٣١,٧	-٢٥٩,٤	-٩٤٦,٢	-١٠٧,١	٠,٧٢	٠,٦٩	**٨,٨٩	*٧,٤

المصدر:- جمعت وحسبت من بيانات الجدولين (٢،١) بالملحق.

جدول(٢) التغيرات المادثة فى الصادرات والواردات القومية والزراعية والغذائية وموازينهم التجارية ونسبة تغطية الصادرات للواردات خلال فترتى الدراسة (١٩٨٩-١٩٩٤)، (١٩٩٥-١٩٩٨).

الفترة	١٩٨٩-١٩٩٤(ما قبل الجات)		١٩٩٥-١٩٩٨(ما بعد الجات)	
المتغيرات	بالقيم الجارية	بالقيم الحقيقية	بالقيم الجارية	بالقيم الحقيقية
الصادرات القومية بالمليون جنية	٩٤٧٤,٣	١٨٨٠,٤٤	١١٧٨٠,٠	١٨٦٥,٠
الواردات القومية بالمليون جنية	٢٥٧٢١,٨	٥١٣٢,٦٧	٤٦٢٥٥,٢٥	٧٢٤٧,٤
الميزان التجارى المصرى	-١٦٢٤٧,٥	-٣٢٥٢,٢-	-٤٣٣٨٥,٣-	-٥٣٨٢,٤-
% الصادرات القومية / للواردات القومية	٣٦,٨٣	٣٦,٦٨	٢٥,٦٦	٢٦,١٧
الصادرات الزراعية بالمليون جنية	٧٣٠,٥	١٤٣,٦٢	١٤٥٩,٥	٢٢٩,٦٣
الواردات الزراعية بالمليون جنية	٥٣٤٣,٥	١٠٨٣,٦	٧٥٣٠,٧٥	١١٧٨,٨
الميزان التجارى الزراعى	-٤٦١٣,٠	-٢١٠٨,٢-	-٦٠٧١,٣	-٩٤٩,٢-
% الصادرات الزراعية / للواردات الزراعية	١٣,٦٧	١٤,١٨	١٩,٣٨	٢٠,٠
الصادرات الغذائية بالمليون جنية	٩٩,٥	٢٠٠,٣	١٥٢٢,٠	٢٣٩,٦
الواردات الغذائية بالمليون جنية	٣٩٤٣,٥	٧٧٥,١٨	٩٥١٦,٠	١٤٩٨,٤
الميزان التجارى الغذائى	-٣٩٤٦,٠	-٥٧٤,٩-	-٧٩٩٤	-١٢٥٨,٩-
% الصادرات الغذائية / للواردات الغذائية	٢٥,٢٩	٢٨,٨٥	١٥,٩٩	١٧,٢٣

المصدر :- جمعت وحسبت من بيانات الجدولين (٢،١) بالملحق.

جدول(٣) التغيرات الحادثة فى المساحة والإنتاج وإجمالى الصادرات المصرية من الأرز وتوزيع الصادرات إلى أهم القارات المستوردة للمحصول خلال فترتى الدراسة (١٩٨٩-١٩٩٤)، (١٩٩٥-١٩٩٨).

الفترات المدروسة / المتغيرات	١٩٨٩-١٩٩٤ (ما قبل الجات)	١٩٩٥-١٩٩٨ (ما بعد الجات)
المساحة المزروعة بالأرز بالألف فدان	١١٦٦,٥	١٣٩١,٧٥
الإنتاج بالألف طن	٣٦٥٧,٨٣	٤٨٢٤,٢٥
إجمالى الصادرات بالألف طن	١٢٩,٣٣	٢٧٦,٥
% الصادرات / الإنتاج	٣,٣٣	٥,٨٣
كمية الصادرات لأوروبا	٣١,٦	٨٣,٨١
% الصادرات المصرية من الأرز لأوروبا / لإجمالى الصادرات المصرية من الأرز	٢٨,٥٣	٢٨,٤٣
كمية الصادرات إلى لأسيا	٧٨,٨٦	١٥٤,٦
% الصادرات المصرية من الأرز لأسيا/ لإجمالى الصادرات المصرية من الأرز	٥٦,٥	٥٧,٢٧
كمية الصادرات لأفريقيا	١٨,٢٧	٣٦,٩٥
% الصادرات المصرية من الأرز لأفريقيا/ لإجمالى الصادرات المصرية من الأرز	١٤,٧٣	١٣,٩٥
كمية الصادرات لأمريكا	٠,٥٣	٠,٩٣
% الصادرات المصرية من الأرز لأمريكا/ لإجمالى الصادرات المصرية من الأرز	٠,٥	٠,٤

المصدر:- جمعت وحسبت من بيانات الجدول (٣) بالملحق.

جدول(٤) التغيرات الحادثة فى المساحة والإنتاج وإجمالى الواردات المصرية من القمح وتوزيع الواردات إلى أهم القارات المستورد منها القمح خلال فترتى الدراسة (١٩٨٩-١٩٩٤)، (١٩٩٥-١٩٩٨).

الفترات المدروسة / المتغيرات	١٩٨٩-١٩٩٤ (ما قبل الجات)	١٩٩٥-١٩٩٨ (ما بعد الجات)
الإنتاج بالألف طن	٤٥٢٧,٨	٥٨٤٩,٧٥
إجمالى الواردات بالألف طن	٤٤٤٨,٤	٤٩٠٣,٢٥
% الإنتاج/ للواردات	١٠١,٧٨	١١٩,٣
% الواردات/ للإنتاج	٩٨,٢٤	٨٣,٨٢
كمية الواردات من أمريكا	٢٤٧١,٠٨	٣٦٢٧,٨
% واردات مصر من القمح الأمريكى/ الواردات المصرية الإجمالية من القمح	٥٣,٣٨	٧٣,٣
كمية الواردات من أوروبا	٤١٨,٧٦	٤٩٦,٢
% واردات مصر من القمح الأوروبى/ الواردات المصرية الإجمالية من القمح	١٠,٨٣	١٠,٢٥
كمية الواردات من استراليا	١٥٠٨,٥	١٠١٩,٢٧
% واردات مصر من القمح الأسترالى/ الواردات المصرية الإجمالية من القمح	٣٤,٦	٢١,٥

المصدر:- جمعت وحسبت من بيانات الجدول (٥) بالملحق.

اتفاقية الجات وأثرها على الزراعة المصرية :

تعددت الجولات المختلفة لاتفاقية الجات فاشتملت على سبع جولات مفاوضية في بلاد شتى كانت أخرها جولة أورجواي والتي استمرت نحو ٧ سنوات انتهت رسمياً في مؤتمر مراكش بالمغرب في ١٥ ديسمبر /١٩٩٣ واعتبر أنها سارية المفعول اعتباراً من ١٩٩٥/١/١ ثم أعقبها قيام " WTO " واشتملت

على الزراعة ضمن اتفاقاتها ونحو ١١٧ دولة منها سبع دول عربية من بينها مصر هادفة في ذلك إلى رفع القيود الجمركية تدريجياً وجعل كل قيود الصادرات والواردات للدول المشتركة قيود كمية.

أهم ملامح اتفاق الزراعة في اتفاقية الجات :

يعتبر اتفاق الزراعة من أهم الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة أورجواي وأحد عناصر التوازن الرئيسية في نتائج الجولة، وقد أدى موضوع الزراعة إلى تأخر ظهور الاتفاقية الأخيرة لأكثر من ثلاث سنوات وذلك لحساسيته المتناهية بالنسبة لدول المجموعة الأوربية وتضمن اتفاق الزراعة أهم الملامح الرئيسية التي يمكن صياغتها في:- ١) إلغاء الحظر على استيراد وتصدير المنتجات الزراعية وتحويل كافة القيود غير الجمركية " القيود الكمية – الحصص الموسمية – حصص الاستيراد " إلى قيود وتعريفات جمركية مع تخفيض تلك التعريفات في الدول النامية بنحو ٢٤% خلال فترة عشر سنوات من متوسط الرسوم الجمركية التي كانت سائدة ومطبقة في فترة الأساس ١٩٨٦ – ١٩٨٨ ابتداء من ١٩٩٥/١/١، وفي الدول المتقدمة بنسبة ٣٦% خلال مدة ٦ سنوات. ٢) تخفيض الدعم الداخلي للإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة بنسبة ٢٠% خلال فترة ٦ سنوات وفي الدول النامية بنسبة ١٣,٣ % خلال فترة ١٠ سنوات لجميع المنتجات في إجماليها وليست سلعة سلعة مع السماح بالدعم الداخلي للإنتاج الزراعي في الدول النامية في حدود ١٠% من قيمة الإنتاج، في الدول المتقدمة في حدود ٥% من قيمة الإنتاج في بعض الحالات. ٣) تخفيض دعم التصدير للمنتجات الزراعية في الدول المتقدمة بنسبة ٣٦% إذا كان ممولاً من الميزانية، وبنسبة ٢١% إذا كان كمياً " غير ممول من الميزانية " خلال ٦ سنوات، وفي الدول النامية بنسبة ٢٤% إذا كان ممولاً من الميزانية وبنسبة ١٤% خلال فترة ١٠ سنوات. ٤) التحكيم في أي خلاف مرجعه WTO على أن يتم التحكيم في أي مشكلة خلال ٦ شهور من تاريخ التقدم بالشكوى لمنظمة التجارة العالمية " WTO ".

أضف إلى ذلك بعض الجوانب الاقتصادية الإضافية التي ربما تتمتع بها الدول النامية يمكن ايجازها في :- ١) تلتزم الدول النامية بتخفيض دعم الصادرات الزراعية باستثناء الدعم المقدم للحد من التكاليف التسويقية مثل تكاليف النقل الداخلي والخارجي. ٢) لا ينطبق مبدأ تخفيض الدعم على البرامج الحكومية المستهدفة تقديم المعونات لزيادة معدلات التنمية الزراعية والريفية ودعم الاستثمارات الزراعية، دعم الأبحاث الزراعية لمكافحة الآفات والأمراض، الخدمات التدريبية والإرشاد الزراعي بشتى وسائله، الخدمات الصحية والتسويقية والترويجية.٣) لا يخضع للتخفيض ما تقدمه الحكومات للسكان المحتاجين من معونات غذائية أو تأمين المخزون الغذائي الاحتياطي. ٤) المعاملة التفضيلية للدول النامية، منح الائتمان متمثلا في طول فترة السداد، أو فترات السماح، أو معدلات الفائدة. ٥) أحقية الدول النامية المستوردة للغذاء في الاستفادة من موارد المؤسسات المالية الدولية في توفير احتياجاتها الغذائية.

الآثار الاقتصادية المتوقعة لتحرير التجارة العالمية على بعض السلع الزراعية:-

في محاولة للتعرف على الآثار المحتملة من تطبيق اتفاقية الجات على صافي التجارة الخارجية الزراعية لبعض السلع والحاصلات الزراعية وبالتالي قطاع التجارة الخارجية الزراعية المصرية، سوف يحاول البحث إيضاح بعض الآثار الإيجابية والسلبية للاتفاقية على بعض السلع التصديرية والاستيرادية، في ظل مجموعة من الافتراضات المحتمل حدوثها وذلك لتجنب الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن تطبيق الاتفاقية من ناحية والاستفادة من المكاسب والميزات الإيجابية المحتملة من ناحية أخرى.

وقد قدمت بعض الدراسات محاولات لتقدير حجم العوائد الناشئة عن إصلاح التجارة الخارجية العالمية الزراعية ومردود ذلك على التجارة الخارجية الزراعية المصرية والاقتصاد القومي، والدراسة سوف تحاول تجميع ومقارنة نتائج بعض الدراسات التي طبقت وتطبيقها خلال الفترة الحالية بعد مضي خمس سنوات على التطبيق الفعلي لاتفاقية التجارة العالمية بالإضافة إلى نموذج آخر مضافا إلى تلك النماذج، ولذلك سوف تعتمد الدراسة في تقديرها لأثر الاتفاقية على محصول الأرز كمحصول تصديري ومحصول القمح كمحصول استيرادي في حين أن التطبيق يأتي بعد تمام تنفيذ الاتفاقية بقرابة سبع سنوات إذ أن الدراسة سوف تعيد التقديرات والتوقعات لبعض النماذج والقياسات وتطبيق قياسات جديدة أخرى على محصولي الدراسة وتعتمد على نتائج بعضها الأخر، فسوف تعتمد على المناهج أو النماذج التالية :)١- التقدير والتوقع باستخدام نموذج Swopsims وهو النموذج الإستاتيكي لمحاكاة السياسة العالمية Static World Policy

Simulation. والاستعانة ببعض نتائج الدراسة التي قام بها صيام[1] معتمداً على تطبيق النموذج بوزارة الزراعة الأمريكية عام ١٩٩٠ . ٢) وفقاً للدراسة التي أجريت بالإدارة العامة للدراسات الدولية والإعلام الخارجي – وزارة الزراعة[2] . ٣) وفقاً لنموذج تقديري لقياس معادل تطبيق اتفاقية الجات[3].

أثر الاتفاقية على التجارة الخارجية الزراعية المصرية التصديرية والاستيرادية وفقاً لتقديرات النموذج

الأول:- تضمنت الدراسة فى هذا النموذج افتراضات لثلاثة سيناريوهات يمكن أن تبنى عليهم التوقعات المستقبلية للتجارة الخارجية لمحصولي الدراسة معتمداً على افتراضات عالمية والنموذج الإستاتيكى لمحاكاة السياسة العالمية والتي سوف تبنى الدراسة القائمة تقديراتها على بعض النتائج المتوقعة من تلك السيناريوهات والتي تعتمد في مضمونها على مقدار واتجاه السياسة الحمائية المتبعة فيفترض **السيناريو الأول** تحرير التجارة الخارجية من قبل الدول الصناعية المتقدمة، بمعنى معامل تحويل سعري بين الدول المتقدمة والنامية مقداره ٠,٥، أي أن التغيير في السعر العالمي بدولار واحد ينعكس على السعر بالدول النامية بنصف دولار، وهو ما ينطوي على سياسة حمائية للدول النامية. **السيناريو الثاني** يفترض عدم وجود سياسة حمائية من الدول النامية، وذلك ما يعني أن معامل التحويل السعري واحد صحيح، مما يعني أن التغير في السعر العالمي سوف ينعكس بنفس المقدار على الدول النامية. **السيناريو الثالث** ويفترض تحقيق تحرير كامل للتجارة من قبل كافة الدول المتقدمة والنامية بها على حد سواء، وهذا ما يعني إلغاء جميع برامج الدعم والضرائب.

سوف تعتمد نتائج التقديرات الحالية للتغيرات المتوقعة للتجارة في سلعتي الدراسة على نتائج دراسة صيام [4] للافتراضات الثلاثة والمدونة في الجدول (٥).

جدول (٥) النسبة المئوية للتغيرات في إنتاج محصول الأرز والقمح والطلب عليها في مصر ونسبة التغيرات المتوقعة في الأسعار العالمية لافتراضات السيناريوهات الثلاثة* المذكور طبقاً لنموذج Swopsim.

البيان	% التغيرات في الإنتاج			% التغيرات في الطلب			% التغيرات في الأسعار		
السيناريوهات	١	٢	٣	١	٢	٣	١	٢	٣
الأرز	٢,٧	٣,١	١٥,٥	١,٢	١,٨	٢,٠	١٩,٠	١١,٠	١٥,٠
القمح	٤,١	٦,٣	١,٩	٣,٠	٤,٥	٩,٣	٣٧.٠	٢١,٠	٢٠,٠

* تم تقدير هذه النسب بوزارة الزراعة الأمريكية مع الأخذ في الحسبان عدة أمور: ١) اعتبار فترة الأساس الفترة (١٩٨٤–١٩٨٦). ٢) التجارة العالمية التى قدرت على أساسها تلك التقديرات بين ٣٦ دولة ومنطقة ما بين دول متقدمة ونامية. ٣) الدعم المقدم للمنتجين في الدول المصدرة لهذه السلع والذي سوف يؤدي إلى زيادة السعر العالمي .٤) تم اعتبار الزيادة في الاستهلاك العالمي والإنتاج العالمي وفقاً للتقديرات العالمية.

المصدر:- صيام، جمال محمد، "دكتور" الآثار المحتملة لاتفاقية الجات مع أوضاع السلع الاستراتيجية،المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الرابع، العدد الثاني، سبتمبر ١٩٩٤، ص.ص ١٢٤:١٢٦.

١–١ تحليل آثار الاتفاقية على محصول الأرز :-

يعد الأرز من المحاصيل التصديرية الهامة، وقد تزايد إنتاجه من نحو ٢٦٧٧ ألف طن عام ١٩٨٩ لنحو ٤٤٧٤ ألف طن عام ١٩٩٨ الأمر الذي قد يكون أهم أسبابه ارتفاع الأسعار العالمية للمحصول وما يترتب عليه من ارتفاع في سعر الأرز، حرية التركيب المحصولى في ظل سياسة التحرر الاقتصادي، إذ لا يوجد على زراعة المحصول أكثر من قيد المياه في زراعة المحصول..

---

(١)صيام، جمال محمد "دكتور" ، الآثار المحتملة لاتفاقية الجات على أوضاع السلع الاستراتيجية والزراعة المصرية، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، ١٩٩٤.

(٢) وزارة الزراعة، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة العامة للدراسات الدولية، الإعلام الخارجي، GAAT، والسوق الأوربية المشتركة وتجارة مصر الزراعية واتجاهها في ظل اتفاقية الجات، ١٩٩٥.

(٣) معهد التخطيط القومي، أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، ١٩٩٦.

(٤) صيام، جمال، " دكتور " الآثار المحتملة لاتفاقية الجات مع أوضاع السلع الاستراتيجية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الرابع، العدد الثاني، سبتمبر ١٩٩٤، ص.ص ١٢٤:١٢٦

وباستقراء بيانات الجدول (٦) الموضح للآثار المترتبة على إنتاج الأرز المصري وسعره، المتغيرات الحادثة في الطلب في ظل السيناريوهات سالفة الذكر والمنية على أساس تغيرات في نسب الحماية المتبعة نتيجة للانضمام لاتفاقية الجات يتبين ما يلي:- أ) **الإنتاج لمحصول الأرز** :- يتضح أنه في ظل عدم قيام الاتفاقية فإن إنتاج الأرز سوف يرتفع كمية من نحو ٦٠٠٠ ألف طن عام ٢٠٠٠ لنحو ٧٤١٥، ٨٥٦٨ ألف طن عامي ٢٠٠٥، ٢٠١٠ على الترتيب إذا لم تحدث قيود إنتاجية عن تقديرات الأساس والفترة المدروسة، وفي ظل تحرير التجارة العالمية فإن الأوضاع لا تختلف كثيراً في ظل تطبيق السيناريو الأول حيث يتضح ارتفاع الإنتاج من نحو ٦١٦٢,٤ ألف طن عام ٢٠٠٠ لنحو ٧٦١٥، ٨٧٩٩ ألف طن عامي ٢٠٠٥، ٢٠١٠على الترتيب، وفي ظل تطبيق السيناريو الثاني فإن الإنتاج يتوقع زيادته من نحو ٦١٨٦ ألف طن عام ٢٠٠٠، ليصل لنحو ٧٦٤٥، ٨٨٣٣ ألف طن عامي ٢٠٠٥، ٢٠١٠ على الترتيب، في حين يتبين من نتائج التوقعات لتطبيق سيناريو التحرير الكامل (السيناريو الثالث) زيادة الإنتاج من نحو ٦٩٣٠,٤ ألف طن عام ٢٠٠٠ لنحو ٨٥٦٤، ٩٨٩٦ ألف طن عامي ٢٠٠٥، ٢٠١٠ على الترتيب، الأمر الذي يتضح معه أن الإنتاج من الأرز إذا لم تكن عليه قيود أخرى سوى القيود التجارية (الاتفاقية) سوف يزداد أكثر حالة تحرير التجارة الزراعية للأرز تحريراً كاملاً في كل من الدول الصناعية والنامية.

جدول(٦) تقدير بعض المتغيرات لمحصول الأرز[١] حسب تقديرات النموذج الأول خلال الفترة ٢٠٠٥، ٢٠١٠.

السنوات	المتغيرات	تأثير تحرير التجارة		
	كمية الإنتاج بالألف طن	سيناريو ١	سيناريو ٢	سيناريو ٣
*٢٠٠٠	٦٠٠٠,٤	٦١٦٢,٤١	٦١٨٦,٤١	٦٩٣٠,٤٦
٢٠٠٥	٧٤١٥,٥	٧٦١٥,٧٢	٧٦٤٥,٣٨	٨٥٦٤,٩
٢٠١٠	٨٥٦٨,٣	٨٧٩٩,٦٤	٨٨٣٣,٩٢	٩٨٩٦,٣٩
	السعر المحلى جنية / طن			
*٢٠٠٠	٦٨٢	٨١١,٥٨	٧٥٧,٠٢	٧٨٤,٣
٢٠٠٥	١٠٧٥,٠٧	١٢٧٩,٣	١١٩٣,٣	١٢٣٦,٣٣
٢٠١٠	١٢٧٧,١١	١٥١٩,٧٦	١٤١٧,٥٩	١٤٦٨,٦٧
	قيمة الإنتاج بالمليون جنية			
*٢٠٠٠	٤٠٩٢,٢٧	٥٠٠١,٣	٤٦٨٣,٢٤	٥٤٣٥,٦
٢٠٠٥	٧٩٧٢,١٨	٩٧٤٢,٨	٩١٢٣,١٣	١٠٥٨٩,٠
٢٠١٠	١٠٩٤٢,٦٦	١٣٣٧٣,٣٤	١٢٥٢٢,٨٧	١٤٥١٤,٧
	الاستهلاك القومى بالألف طن			
*٢٠٠٠	٣٢٥١	٣٢٩٠,٠١	٣٣٠٩,٥	٣٣١٦,٠٢
٢٠٠٥	٣٧٢٤,٤	٣٧٦٩,٠٦	٣٧٩١,٤	٣٧٩٨,٨
٢٠١٠	٤١٩١,١	٤٢٤١,٤	٤٢٦٦,٦	٤٢٧٤,٩
	سعر التصدير جنيه / طن			
*٢٠٠٠	١٠٨٢,٩	١٢٨٨,٦٥	١٢٠٢,٠٢	١٢٤٥,٣
٢٠٠٥	١٧٣٥,٩٧	٢٠٦٥,٨	١٩٢٦,٩	١٩٩٦,٣٧
٢٠١٠	١٩٩٣,٨	٢٣٧٢,٦	٢٢١٣,١٢	٢٢٩٢,٨٧
	الفائض للتصدير بالألف طن			
*٢٠٠٠	٢٧٤٩,٤	٢٨٢٣,٦٣	٢٨٣٤,٦٣	٣١٧٥,٥٦
٢٠٠٥	٣٦٩٠,٩٥	٣٧٩٠,٦١	٣٨٠٥,٣٧	٤٢٦٣,٠٥
٢٠١٠	٤٣٧٦,٩٥	٤٤٩٥,١٣	٤٥١٢,٦٤	٥٠٥٥,٣٨
	قيمة فائض التصدير بالمليون جنية			
*٢٠٠٠	٢٩٧٧,٣	٣٦٣٨,٧	٣٤٠٧,٢٨	٣٩٥٤,٦
٢٠٠٥	٦٤٠٧,٤	٧٨٣٠,٦	٧٣٣٢,٧	٨٥١٠,٦
٢٠١٠	٨٧٢٦,٧	١٠٦٦٥,٢	٩٩٨٦,٩	١١٥٩١,٣

(١) اعتمدت الحسابات على كميات الأرز الشعير ويجب أن يراعى معامل التحويل للأرز الأبيض.
* سنة الأساس
المصدر:- جمعت وحسبت من البيانات الثانوية المستخدمة بالبحث وافتراضات النماذج المقدرة.

ب) الأسعار المزرعية لمحصول الأرز:- وبتتبع التغيرات المتوقع حدوثها في الأسعار المزرعية لمحصول الأرز واستقراء بيانات الجدول(٦) يتبين أن السعر المزرعي المحلي سوف يرتفع من نحو ٦٨٢ جنيه / للطن عام ٢٠٠٠ لنحو ١٠٧٥,٠٥، ١٢٧٧,١١ جنيه/للطن عامي ٢٠٠٥، ٢٠١٠ في ظل عدم تطبيق وسريان بنود

الاتفاقية في حين سوف يرتفع لنحو ١٢٧٩,٣، ١١٩٣,٣، ١٢٣٦,٣٣ جنيه/للطن عام ٢٠٠٥ للسيناريوهات الثلاثة على الترتيب، ولنحو ١٥١٩,٧، ١٤١٧,٥٩، ١٤٦٨,٦٨ جنيه/للطن عام ٢٠١٠ الأمر الذي يدفع بالزراعة إلى زيادة الإنتاج من المحصول ويعود بالنفع على المقتصد الزراعي المصري ومحاولة لايجاد المياه وإعطائها أولوية للمحصول..

وفي ظل الزيادة المتوقع حدوثها في كل الكميات المنتجة والأسعار المحلية والعالمية لطن الأرز الناجمة عن أثر الاتفاقية بمختلف سيناريوهاتها المدروسة، يتضح أن هناك زيادة واضحة في قيمة الإنتاج من محصول الأرز كما يتضح من الجدول سالف الذكر أن هناك زيادة واضحة في كمية الاستهلاك المحلي من محصول الأرز يتوقع ارتفاعها من نحو ٣٢٥١ ألف طن عام ٢٠٠٠ بدون تطبيق الاتفاقية لنحو ٣٧٦٩,٠٦، ٣٧٩١,٤، ٣٧٩٨,٨ ألف طن عام ٢٠٠٥ بتطبيق السيناريوهات الثلاثة المدروسة.

وبالتالي سوف يتزايد الفائض للتصدير من نحو ٢٧٤٩,٤ ألف طن عام ٢٠٠٠ لنحو ٣٧٩٠,٦١، ٣٨٠٥,٣٧، ٤٢٦٣,٠٥ ألف طن عام ٢٠٠٥ للسيناريوهات الثلاثة المدروسة على الترتيب، مما يترتب عليه زيادة قيمة الفائض للتصدير منه نحو ٢٩٧٧,٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ لنحو ٧٨٣٠,٦، ٧٣٣٢,٧، ٨٥١٠,٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ للسيناريوهات الثلاثة المدروسة على الترتيب. وهكذا يمكن إجراء التوقعات المختلفة الممكنة الحدوث بإجراء تغيير! في نسب السياسة الحمائية المتوقع تنفيذها ويمكن التقدير بناءا عليه لفترات زمنية مختلفة وتقدير قيمة الفائض المتوقع للتصدير في ظل تلك السيناريوهات. المستخدمة وبالتالي المساعدة فى رسم السياسات المتوقعة لإستراتيجية محصول الأرز.

١ – ٢ تحليل آثار اتفاقية الجات على محصول القمح :

يعتبر القمح الغذاء الرئيسي الأول في مصر، حيث تستورد مصر أكثر من ٥٠% من احتياجاتها القمحية في الوقت الحالي، وفي حين حقق الإنتاج المحلي معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة نتيجة للزيادات السعرية والتوسع في زراعة أصناف عالية الإنتاجية.

وعن أوضاع القمح المتوقعة في ظل اتفاقية الجات والخاصة بالزراعة والإنتاج والارتفاع المتوقع في السعر العالمي نتيجة لتحرير التجارة العالمية والدعم من جانب الدول المتقدمة المنتجة وأثر ذلك على أسعار الدول النامية والمستوردة للغذاء والتي منها مصر، وبتطبيق الافتراضات السالفة التطبيق في محصول الأرز ومن استقراء بيانات الجدول (٧) يتضح ما يلي :

حدوث توقعات بالزيادة في الإنتاج المصري من القمح من نحو ٧٢٩٩ ألف طن عام ٢٠٠٠ لنحو ٨٩٧١,٤٨، ٩٣٣٩,٣١، ٩٥٣٦,٦٨، ٩١٤١,٩٤ ألف طن عام ٢٠٠٥ حالة عدم تطبيق الاتفاقية والسيناريوهات الثلاثة المدروسة على الترتيب والتي تفترض حدوث تغيير بنسب مختلفة في معدلات الحماية للمحصول وإجراء التنبوء لفترات مختلفة في جميع حالات السيناريوهات المفترضة يتبين أن توقعات الإنتاج المصري سوف تكون أفضل في ظل تطبيق السيناريو الثاني..

أما بالنسبة للأسعار المزرعية المحلية فأنها سوف ترتفع من نحو ٧٣٤ جنيه/للطن لنحو ٩٧٤,٤، ١٣٣٤,٩٧، ١١٧٩,٠٦، ١١٦٩,٣ جنيه/للطن عام ٢٠٠٥ حالة عدم تطبيق الاتفاقية والسيناريوهات الافتراضية الثلاثة المدروسة على الترتيب، بأحداث توقعات لسنوات مختلفة تبين أن أفضل الأسعار المحلية المزرعية لمحصول القمح المصري تحقق بالسيناريو الأول من تطبيق الحماية للمحصول.

جدول(٧) تقدير بعض المتغيرات لمحصول القمح حسب تقديرات النموذج الأول خلال الفترة ٢٠٠٥، ٢٠١٠.

السنوات	المتغيرات	تأثير تحرير التجارة		
		سيناريو ١	سيناريو ٢	سيناريو ٣
	كمية الإنتاج بالألف طن			
*٢٠٠٠	٧٢٩٩	٧٥٩٨,٢٦	٧٧٥٨,٨٤	٧٤٣٧,٦٨
٢٠٠٥	٨٩٧١,٤٨	٩٣٣٩,٣١	٩٥٣٦,٦٨	٩١٤١,٩٤
٢٠١٠	١٠٣٩٥,٨٨	١٠٨٢٢,١	١١٠٥٠,٨	١٠٥٩٣,٤
	السعر المحلي جنية / طن			
*٢٠٠٠	٧٣٤	١٠٠٥,٥٨	٨٨٨,١٤	٨٨٠,٨
٢٠٠٥	٩٧٤,٤٣	١٣٣٤,٩٧	١١٧٩,٠٦	١١٦٩,٣
٢٠١٠	١١٣٥,١٩	١٥٥٥,٢١	١٣٧٣,٥٧	١٣٦٢,٢
	قيمة الإنتاج بالمليون جنية			
*٢٠٠٠	٥٣٥٧,٤٧	٧٦٤٠,٧	٦٨٩٠,٩	٦٥٥١,١
٢٠٠٥	٨٧٤٢,١	١٢٤٦٧,٧	١١٢٤٤,٣	١٠٦٨٩,٧
٢٠١٠	١١٨٠١,٣	١٦٨٣٠,٧	١٥١٧٩,١	١٤٤٣٠,٣
	الاستهلاك القومي بالألف طن			
*٢٠٠٠	١٦٣٩١	١٦٨٨٢,٧٣	١٧١٢٨,٥٩	١٧٩١٥,٣٦
٢٠٠٥	١٥٨٣٢,٠٢	١٦٣٠٦,٦٨	١٦٥٤٤,٤٦	١٧٣٠٤,٣٩
٢٠١٠	١٦٦٥٣,٣٨	١٧١٥٢,٩٨	١٧٤٠٢,٧٨	١٨٢٠٢,١٤
	سعر الاستيراد جنيه / طن			
*٢٠٠٠	٤٣٣	٥٩٣,٢١	٥٢٣,٩	٥١٩,٦
٢٠٠٥	٨٢٧,٦٧	١١٣٣,٩١	١٠٠١,٥	٩٩٣,٢
٢٠١٠	٩٧٥,٩٩	١٣٣٧,١	١١٨٠,٩	١١٧١,٣
	الفجوة القمحية المستوردة بالألف طن			
*٢٠٠٠	٩٠٩٢,٠	٩٣٦٤,٧٦	٩٥٠١,١٤	٩٩٣٧,٦
٢٠٠٥	٦٨٥٩,٨	٧٠٦٥,٥٩	٧١٦٨,٤٩	٧٤٩٧,٧
٢٠١٠	٦٢٥٦,٦	٦٤٤٤,٢٩	٦٥٣٨,١٥	٦٨٣٨,٥
	قيمة الكمية المستوردة بالمليون جنية			
*٢٠٠٠	٣٩٣٦,٨	٥٥٥٥,٣	٤٩٧٧,٩	٥١٦٣,٦
٢٠٠٥	٥٦٧٧,٧	٨٠١١,٧	٧١٧٩,١	٧٤٤٦,٨
٢٠١٠	٦١٠٦,٤	٨٦١٦,٧	٧٧٢١,٢	٨٠٠٩,١

المصدر:- جمعت وحسبت من البيانات الثانوية المستخدمة بالبحث وافتراضات النماذج المقدرة.

كما يتضح من نفس الجدول أن هناك زيادة في القيمة المتوقعة لقيمة الإنتاج من محصول القمح بتطبيق الاتفاقية والسيناريوهات المدروسة لنسب الحماية، ناجمة عن الزيادة المتوقعة في الأسعار المحلية، كمية الإنتاج المحلي لمحصول القمح والتي توقع زيادتها من نحو ٥٣٥,٤٧ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ لنحو ١٢٤٦,٧٧، ١١٢٤٤,٣، ١٠٦٨٩,٧ مليون جنيه للسيناريوهات المدروسة على الترتيب لعام ٢٠٠٥. وبتقدير الاستهلاك أو الطلب المصري المتوقع على محصول القمح في ظل اتفاقية الجات تبين أن الكميات المطلوبة قد تذبذب زيادة و نقصا من نحو ١٦٣٩١ ألف طن عام ٢٠٠٠ لنحو ١٥٨٣٢,٠، ١٦٣٠٦,٩٨، ١٦٥٤٤,٤٦، ١٧٣٠٤,٣٩ ألف طن عام ٢٠٠٥، في حالة عدم تطبيق الاتفاقية أو بتطبيقها باستخدام النسب الحمائية الموضحة على السيناريوهات الثلاثة المذكورة على الترتيب وأنه سوف يتزايد باستمرار في الأعوام التالية لسنة التقدير عن حجمها عام ٢٠٠٠.

كما يتضح من نفس الجدول وجود زيادة في أسعار الاستيراد من نحو ٤٣٣ جنيه/للطن لنحو ٨٢٧,٦، ١١٣٣,٩١، ١٠٠١,٥، ٩٩٣,٢ جنيه/للطن لعام ٢٠٠٥ حالة عدم التطبيق والسيناريوهات الثلاثة المدروسة على الترتيب، الأمر الذي سوف يترتب عليه زيادة القيمة اللازمة لسد الفجوة القمحية عن طريق الاستيراد من نحو ٣٩٣٦,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٨ لنحو ٨٠١١,٥، ٧١٧٩,١، ٧٤٤٦,٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ للسيناريوهات الثلاثة على الترتيب.

٢- أثر اتفاقية الجات على الصادرات والواردات الزراعية المصرية وفقاً لتقديرات النموذج الثـاني(وفقـاً للتغير المتوقع فى كمية الصادرات والواردات):-

ويعتمد هذا المنهج في التقدير على افتراضيين أساسيين:- **الافتراض الأول** : استقرار كمية الواردات والصادرات خلال الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ مع توقع ارتفاع الأسعار العالمية وفقاً للتقديرات العالمية.

الافتراض الثاني:- توقع حدوث زيادة في كمية الواردات والصادرات خلال الفـترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ مـع حدوث زيادة في الأسعار العالمية وفقاً للتغيرات العالمية ونتائج الدراسات الدولية.

أولاً : تقديرات أثر إتفاقية الجات على محصول الأرز :-

من استقراء الأرقام بالجدول (٦) يتضح أن الأرز المصري يتوقع زيادة إنتاجه الإجمالى من نحو ٦٠٠٠ ألف طن عام ٢٠٠٠ لنحو ٧٤١٥ ألف طن عام ٢٠٠٥، وأن الاستهلاك سوف يتزايد في ظل القيـود القائمة في فترة الأساس ١٩٩٥ - ١٩٩٩ من نحو ٣٢٥١ ألف طن عام ٢٠٠٠ ليصل لنحو ٣٧٢٤,٤ ألـف طن عام ٢٠٠٥، وأن الإنتاج سوف يتزايد بمعدلات تفوق الاستهلاك ولذلك سوف تتزايد كميـة الصـادرات بمعدلات أكبر، ويتوقع زيادتها لنحو ٣٦٩٠,٩٥ ألف طن عام ٢٠٠٥ بزيادة مقدارها ٨٥٧,٥ ألف طن عـن نظيرتها عام ٢٠٠٠، من ثم سوف تتزايد قيمة تلك الصادرات من نحو ٣٤٥١,٣٣ مليون جنيه عـام ٢٠٠٠ لتصل لنحو ٤٧٠٧,٨٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ بمعدل زيادة يقدر بنحو ٣٦,٣٢% من قيمة الصادرات مـن الأرز المصري عام ٢٠٠٠.

ويتضح من بيانات الجدول (٨) التوزيع الجغرافي المتوقع لصادرات مصر من الأرز إلى القارات المختلفة وقيمة تلك الصادرات في ظل اتفاقية الجات لعام ٢٠٠٥ فيتضح من بيانات الجدول أن الكمية الكبرى من الصادرات الأرزية إلى السوق الأسيوي حيث يستورد ١٠٩ ألف طن لمتوسـط الفـترة ١٩٩٠ - ١٩٩٨ بقيمة تقدر بنحو ١٤٠,٣ مليون جنيه بمتوسط سعر طن بلغ نحو ١٢٨٤ جنيه/للطن ويتوقـع الارتفـاع فـي الأسعار بنحو ٤,٤% بعد اتفاقية الجات حسب تقدير بعض الدراسات العالمية وبالتالي يتوقع زيادة الأسـعار التصديرية لنحو ١٣٤٠ جنيه/للطن ومن ثم سوف تصل قيمة الصادرات من الأرز المصري للسوق الأسـيوي لنحو ١٤٤,٤٧ مليون جنيه لمتوسط فترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٥ بزيادة تبلغ نحو ٤,١٧ مليون جنيـه مـن فـترة ١٩٩٩ - ١٩٩٨.

كما يوضح الجدول التغيرات الحادثة في قيمة الصادرات الأرزية للسـوق الأفريقـي، الأوربـي، الأمريكي، حيث يتوقع زيادة قيمة الصادرات المصرية لتلك الأسـواق مـن نحـو ٣٠,٣٠، ١٢,٦، ٠,٩٥٧ مليون جنيه المتوسط الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٨ لنحو ٣١,٦، ١٣,١٥، ٠,٩٩٩ مليون جنيـه لمتوسـط الفـترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٥ بمعدلات زيادة تقدر بنحو ٤,٤% تقريباً عما كانت عليه لمتوسط الفـترة ١٩٩٠ - ١٩٩٨ والتي تعزي لزيادة الأسعار العالمية بنحو ٤,٤% حيث افترض ثبات الواردات والصادرات.

في حين يتوقع زيادة قيمة الصادرات الأرزية المصرية لدول آسيا لنحو ١٥٣,٤ مليون جنيه خلال متوسط الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٥ بالأخذ في الاعتبار تزايـد الأسـعار العالميـة بنحـو ٤,٤% والـواردات والصادرات العالمية بنحو ٥% من كميتها في متوسط الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٨ كفترة أساس والمقـدرة بنحـو ١٠٩ ألف طن، كذلك زيادة قيمة الصادرات الأرزية المصرية بنحو ٣٣,٧٧، ١٣,٧٨، ١,٠٤ مليـون جنيـه لكل من أفريقيا، أوروبا، أمريكا على الترتيب.

ثانياً : تقديرات أثر إتفاقية الجات على محصول القمح :-

من استقراء بيانات الجدولين (٩،٧) يتبين أن الإنتاج من محصول القمح يتوقـع زيادتـه مـن نحـو ٧٢٩٩ ألف طن عام ٢٠٠٠ لنحو ٨٩٧٢,٢ ألف طن عام ٢٠٠٥، في حين يتوقع زيـادة الاسـتهلاك مـن ١٦٣٩١ ألف طن عام ٢٠٠٠ لنحو ١٥٨٣١,٣ ألف طن عام ٢٠٠٥ وبالتالي سوف تزيد كميـة الـواردات المطلوبة من المحصول من نحو ٩٠٩٢,٠٠ ألف طن عام ٢٠٠٠ لنحو ٦٨٥٩,٨ ألـف طـن عـام ٢٠٠٥ وبالتالي سوف تتزايد قيمة الواردات المصرية من القمح من نحو ٤٥٣٩,١ مليون جنيه لنحو ٥٤٠٩,٢ مليون جنيه.ة.

وبافتراض ثبات كمية الواردات من القمح مع ارتفاع سعر الواردات للقمح بنحـو ٤,٤% حسـب زيادة الأسعار العالمية فإنه يتوقع زيادة قيمة الواردات من نحو ٢٥٣٣,٦ مليـون جنيـه فمثـلا الـواردات الأمريكية من نحو ١٠٦١,٨% لمتوسط الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٨ لنحو ٢٦٤٩,٢٦ مليون جنيه لمتوسط الفـترة ١٩٩٩ -٢٠٠٥ بقيمة زيادة تقدر بنحو ١١٥,٦٧ مليون جنيه..

وبافتراض زيادة كمية الواردات بنحو ٥% مع زيادة الأسعار العالمية بان الواردات المصرية من محصول القمح سوف تزيد من نحو ٤٧٧٦ ألف طن لمتوسط الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٨ لنحو ٥٠١٤,٨ ألف طن لمتوسط الفترة ١٩٩٩ – ٢٠٠٥ بمعدل زيادة يقدر بنحو ٥% زيادة عن المتوسط للفترة الأولى. وبمعدل زيادة في قيمة تلك الواردات تقدر بنحو ٢٤٢ مليون جنيه تقدر بنحو ٩,٤٧% من متوسط قيمة الواردات القمحية لمتوسط الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٨ وذلك لمتوسط الفترة ١٩٩٩ – ٢٠٠٥ باستخدام افتراض زيادة كمية الواردات بنحو ٥% في ظل زيادة الأسعار العالمية. ومما سبق يتضح الزيادة الحادثة في قيمة الصادرات المصرية الأرزية وكذلك الأعباء التي تتحملها الدولة مع زيادة الواردات القمحية.

وفيما يلي عرض لنموذج آخر لقياس أثر اتفاقية الجات ومدى الاتفاق والاختلاف مع هذه النماذج المقدرة في تأثيرها على عملية التجارة الخارجية الزراعية لمحصولى الدراسة في ظل اتفاقية الجات ومضى خمس سنوات على تنفيذ شروط الاتفاقية.

٣- أثر الاتفاقية على التجارة الخارجية الزراعية المصرية التصديرية الإستيرادية وفقاً لتقديرات نموذج معادل الاتفاقية [١]:

الإطار النظري للنموذج:-

تعتمد معظم التقديرات والنماذج المبينة لتوضيح أثار اتفاقية الجات على التجارة الخارجية في مقامها الأول على نسب تخفيض دعم المنتجين ودعم الصادرات بالنسب المتفق عليها دولياً وما تؤدي إليه من رفع

جدول(٨) تقديرات التوقعات المختلفة لكمية وقيمة الصادرات المصرية من الأرز موزعة على القارات المختلفة في ظل افتراضات النموذج الثاني لمتوسط الفترة (١٩٩٩- ٢٠٠٥).

القارات	المتغيرات المدروسة	الافتراض الأول(٢)		الافتراض الثاني(٣)
		متوسط الفترة ٩٠-١٩٩٨	متوسط الفترة ١٩٩٩- ٢٠٠٥	متوسط الفترة ١٩٩٩- ٢٠٠٥
	قيمة الصادرات المصرية بالمليون جنية			
آسيا		١٤٠,٣	١٤٤,٤٧	١٥٣,٤
أوروبا		١٢,٦	١٣,١٥	١٣,٧٨
أفريقيا		٣٠,٣	٣١,٦	٣٣,٧٧
أمريكا		٠,٩٥٧	٠,٩٩٩	١,٠٤
الإجمالى		١٨٤,١٥	١٩٠,٢١٩	٢٠١,٩٩
	كمية الصادرات بالألف طن			
آسيا		١٠٩		١١٤,٤٠
أوروبا		٣٢,٥		٣٤,١٢
أفريقيا		٢٥,٧		٢٦,٩٨
أمريكا		٠,٦٨		٠.٧١
الإجمالى		١٦٧,٨٨		١٧٦,٢٦

المصدر:- جمعت وحسبت من بيانات الجداول المختلفة بالبحث، والافتراضات الخاصة بتقديرات النموذج الثاني.

---

[١] اعتمد الأساس النظري للنموذج على دراسة لمعهد التخطيط القومي، أثر التكتلات الإقتصادية الدولية على قطاع الزراعة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (٩٩) يناير ١٩٩٦.

(٢) يتضمن الافتراض الأول ثبات كمية الصادرات والواردات مع زيادة فى الأسعار العالمية بنحو ٤.٤% بعد اتفاقية الجات.

(٣) يتضمن الافتراض الثانى زيادة كمية الصادرات والواردات بنحو ٥ % مع زيادة فى الأسعار العالمية بنحو ٤.٤% بعد اتفاقية.

جدول(٩) تقديرات التوقعات المختلفة لكمية وقيمة الواردات المصرية المتوقعة من القمح موزعة على القارات المختلفة في ظل افتراضات النموذج الثاني لمتوسط الفترة (١٩٩٩- ٢٠٠٥) [1].

القارات	المتغيرات المدروسة	الافتراض الأول		الافتراض الثاني
		متوسط الفترة ٩٠-١٩٩٨	متوسط الفترة ١٩٩٩- ٢٠٠٥	متوسط الفترة ١٩٩٩- ٢٠٠٥
	قيمة الواردات المصرية بالمليون جنية			
أمريكا		١٥٦٦	١٦٢٣,٩	١٧٠١,٧٦
أوروبا		٢١٣,٣	٢٢٨,٨	٢٣٩,٤
أستراليا		٦٥٦,٥	٦٩٣,٢٦	٧٢٥,٨٤
آسيا		٩٧,٨	١٠٣,٣٧	١٠٧,٥
أفريقيا		٢٠,٤	-	٢١,٥
الإجمالي		٢٥٥٤,٦	٢٦٤٩,٣٣	٢٧٩٦,٠
	كمية الواردات بالألف طن			
أمريكا		٢٩٨٥		٣١٣٤
أوروبا		٤٥٣		٤٧٥
أستراليا		١٠٠٥		١٠٥٥
آسيا		٣٠٥		٣٢٠
أفريقيا		٢٨		٢٩,٤
الإجمالي		٤٧٧٦		٥٠١٤,٨

المصدر:- جمعت وحسبت من بيانات الجداول المختلفة بالبحث، والافتراضات الخاصة بتقديرات النموذج الثاني.

الأسعار في الأسواق المحلية والعالمية للسلع ومقدار التحول في القيود التجارية إلى قيود جمركية، وفتح أسواق الدول أمام الصادرات من السلع الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي أسعارها.

ويتوقف التأثير الصافي لتطبق الاتفاقية على نسب التغير في هذه المتغيرات المؤثرة ومرونات العرض والطلب العالمي والمحلي للسلعة ودرجة الاكتفاء الذاتي منها.

وبتقدير نموذج لقياس أثر الاتفاقية يعتمد على معادل يمكن أن يسمى معادل الاتفاقية معتمداً على السياسات المستخدمة في دعم المنتجين ودعم المصدرين والصادرات والقيود والرسوم الجمركية في الزراعة.

$$D = A + B + C \quad (1)$$

حيث :

D= معادل تطبيق اتفاقية الجات.

A= معادل الدعم الممنوح للمنتجين كنسبة مئوية من السعر المحلي في متوسط فترة الأساس.

B = معادل دعم الصادرات كنسبة مئوية من السعر المحلي للسلعة في متوسط فترة الأساس.

C = معادل للتغير الجمركي كنسبة من السعر المحلي في متوسط فترة الأساس.

ولحساب معادلي دعم المنتجين ودعم الصادرات تم الاعتماد على بيانات دراسة معهد التخطيط سابقة الذكر حيث تم حساب معادل دعم المنتجين المتفق عليه في الاتفاقية على كمية الإنتاج من السلعة في الدولة المنتجة " مصر " في فترة الأساس في الاتفاقية ١٩٨٦ – ١٩٨٨، والتقدير أيضاً بالاعتماد على فترة

(١) يتوقع ارتفاع الأسعار العالمية للقمح الأمريكي بنسبة ٣,٧% بعد تطبيق الجات، يتوقع ارتفاع الأسعار العالمية للقمح الأسترالي بنسبة ٥,٦ % بعد تطبيق الجات، يتوقع ارتفاع الأسعار العالمية للقمح في أوروبا بنسبة ٧,٣ % بعد تطبيق الجات، يتوقع ارتفاع الأسعار العالمية للقمح بصفة عامة بنسبة ٥,٧ % بعد تطبيق الجات.

الأساس ١٩٩٠ – ١٩٩٥ والتوقع للفترة ١٩٩٦ – ٢٠٠٥، وفي حساب معادل دعم الصادرات تم قسمة معدل تخفيض دعم الصادرات المتفق عليه على كمية الصادرات المدعومة للدول المصدرة للسلعة (مصر) في نفس الفترات ونسبته إلى السعر العالمي.

وفي حساب المعادل الجمركي تم تحويل القيود الجمركية إلى رسوم جمركية ثم حساب المعادل الجمركي ((t / (1 + tj)) كنسبة منوية من السعر المحلي في فترة الأساس ١٩٨٦ – ١٩٨٨ حيث t معدل التخفيض المقرر في الرسوم الجمركية في الاتفاقية في السنة t، tj معدل الرسوم الجمركية على السلعة في فترة الأساس قبل الاتفاقية.

ويتضح من الواقع أن هناك تداخلا معقداً نوعاً ما بين تأثير تخفيض دعم المنتجين ودعم الصادرات وتأثير تخفيض القيود والرسوم الجمركية على السوق العالمي للسلع وعلى قيمة معادل تطبيق الاتفاقية وبالتالي فإن ذلك سوف يؤدي بالضرورة في التأثير على تغيير كمية الطلب في الواردات العالمية نتيجة تغيير كمية الطلب المحلي للدول المستوردة للسلع وبالتالي أيضاً تغيير في كمية عرض الصادرات العالمية نتيجة تغيير في كمية صادرات الدول المصدرة خلال فترة تطبيق الاتفاقية وبحسب التغيير في الواردات العالمية والصادرات العالمية للسلعة بالمعادلات التالية :

$$\Delta IMi = Q w^{o} (D * Ew) \quad \ldots\ldots(2)$$

$$\Delta EX = Qw^{O} (D * Ex) \quad \ldots\ldots(3)$$

حيث

التغيير في كمية الواردات العالمية من السلعة المدروسة.

EX ? = التغير في كمية الصادرات العالمية من السلع المدروسة.

Q w ° = متوسط كمية الواردات أو الصادرات العالمية للسلعة في فترة الأساس قبل تطبيق الاتفاقية (استخدمت فترة ١٩٩٠ – ١٩٩٥) حيث (كمية الواردات العالمية = كمية الصادرات العالمية) في السنة.

D = معادل تطبيق الاتفاقية.

E_w = مرونة الطلب العالمية للواردات للسلعة المدروسة.

E_x = مرونة العرض العالمية للصادرات للسلعة المدروسة.

وبالتالي فإن التغير النسبي في السعر العالمي التي يقابل التغيير في الطلب في العرض العالمي للصادرات أو التغيير في العرض العالمي للواردات سوف يمكن حسابه كالتالي:-

$$\Delta Pi = ((Qwi - Q w_i^{o}) / ((Q w_i^{o} * Ew) - (Q w_i^{n} * Ew)))$$

حيث :

ΔP_i = التغير النسبي في السعر العالمي للسلعة i نتيجة تطبيق اتفاقية الجات.

Qw_I = إجمالي كمية الواردات العالمية من السلعة i في السنة t يعد تطبيق الاتفاقية.

وهنا يجب توضيح حالتين، ١) حالة لسلعة واردات "القمح كحالة لمصر". ٢) حالة لسلعة صادرات " الأرز كحالة لمصر".

أثر الاتفاقية على واردات مصر القمحية:-

فإن استجابة الدولة المستوردة – مصر – للتغيير في السعر العالمي للقمح نتيجة تطبيق الاتفاقية تحسب كالتالي:-

$$\Delta m = m^{o} * n^{m} * \Delta p_i$$

Δ m = التغير في كمية واردات مصر من القمح نتيجة تطبيق الاتفاقية.

mo = كمية واردات مصر من القمح قبل الاتفاقية.

nm = مرونة طلب الواردات للقمح في مصر.

Δp = التغير النسبى في السعر العالمي للقمح في مصر نتيجة تطبيق الاتفاقية

وتم حساب مرونة طلب الواردات من القمح في مصر كالتالي:-

$$n^m = ((E^d * c/m) - (E^s * Q/m))$$

حيث : Ed = المرونة السعرية للطلب المحلي للقمح في مصر.

Es = المرونة السعرية للعرض المحلي للقمح في مصر.

C = كمية الاستهلاك المحلي للقمح في مصر.

Q = كمية الإنتاج المحلي للقمح في مصر.

m = كمية الواردات من القمح في مصر.

وأن هذا المفهوم لمرونة طلب الواردات من السلعة يسمح بالاستجابة الكاملة للمنتجين المحليين للتغيرات في أسعار الواردات الناتجة من تطبيق الاتفاقية وتحرير التجارة، وأن الكمية المطلوبة محلياً يمكن إشباعها بالإنتاج المحلي أو بالاستيراد، كما أن مرونة الواردات بهذا المفهوم تعتمد على درجة الاكتفاء الذاتي للدولة من السلعة " القمح " ففي حالة الدولة التي فيها كمية الواردات أصغر بالنسبة للإنتاج من الاستهلاك المحلى من السلعة فإن مرونة طلب الواردات n^m للقمح في مصر مثلا ستكون أعلى.

التغير المطلق في كمية واردات مصر من القمح نتيجة تطبيق الاتفاقية يمكن حسابه كالتالي:-

$$\Delta C = p w^o * m^o (1 + n^m) \Delta p$$

حيث :

Pw^* = السعر العالمي بالدولار للطن من القمح قبل تطبيق الاتفاقية ." يأخذ متوسط الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٥ "

m^* = كمية واردات مصر من القمح قبل تطبيق الاتفاقية. " متوسط الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ "

n^m = مرونة طلب الواردات لمصر من القمح.

Δp = التغير النسبي في السعر العالمي للقمح نتيجة تطبيق الاتفاقية.

ويمكن حساب الخسارة في الرفاهية كالتالي :

$$W^n = ((m^0 * w_i^0) + (p w_i^o * (\Delta m_{ji}/2)) * \Delta p$$

حيث أن :

W^n = الخسارة في الرفاهية لمصر لاستيرادها القمح نتيجة تطبيق الاتفاقية.

m^* = كمية واردات مصر من القمح في متوسط فترة الأساس (١٩٩٠ -١٩٩٥).

Pwi = السعر العالمي للطن من القمح بالدولار لمتوسط فترة الأساس (١٩٩٠ -١٩٩٥).

Δ mji = التغير في كمية واردات مصر من القمح نتيجة تطبيق الاتفاقية.

ΔP = التغير النسبي في السعر العالمي للقمح نتيجة تطبيق الاتفاقية.

أثر الاتفاقية على صادرات مصر الأرزية :

فإن استجابة مصر للتغير في السعر العالمي للأرز نتيجة تطبيق الاتفاقية يحسب مكوناته كالتالي :

التغير في كمية الصادرات لمصر من الأرز نتيجة تطبيق الاتفاقية :

$$\Delta x = x^o * E^{xx} \Delta P$$

حيث :

Δx = التغير في كمية صادرات مصر من الأرز نتيجة تطبيق اتفاقية الجات.

X = كمية صادرات مصر من الأرز قبل اتفاقية الجات متوسط الفترة (١٩٩٠ – ١٩٩٥).
$E^{s}X$ = مرونة عرض الصادرات لمصر من الأرز.
ΔP = التغير النسبي في السعر العالمي نتيجة تطبيق الاتفاقية.
ويمكن حساب مرونة عرض الصادرات لمصر من الأرز بالتالي :

$$E^{xr} = ((E^{s} * (Q/x)) - (E^{d} * (c/x)))$$

حيث أن : Q = كمية الإنتاج المحلي من الأرز.
C = كمية الاستهلاك المحلي من الأرز.
X = كمية الصادرات من الأرز.
E^{S} = المرونة السعرية للعرض المحلي للأرز.
E^{d} = المرونة السعرية للطلب المحلي للأرز.
وأيضاً يتبين منها أن الدولة التي فيها حصة الصادرات إلى الإنتاج المحلي من السلعة أكبر ستكون مرونة عرض الصادرات E^{SX} لها أقل.

التغيير في عائد الصادرات من الأرز المصري:

$$\Delta R = p w^{0} x^{o} (1 + E^{r}) \Delta p$$

حيث ΔR = التغيير في عائد الصادرات بالدولار للأرز المصري نتيجة تطبيق الاتفاقية.
Pw^{0} = السعر العالمي للطن من الأرز بالدولار لمتوسط فترة الأساس (١٩٩٠ – ١٩٩٥).
X^{0} = متوسط كمية صادرات مصر من الأرز قبل تطبيق الاتفاقية (متوسط الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٥).
E = مرونة عرض الصادرات للأرز في مصر.
ΔP = التغير النسبي في السعر العالمي للأرز نتيجة تطبيق الاتفاقية.
ويمكن بالتالي الحصول مع عائد الرفاهية المجتمعية لمصر من صادرات الأرز نتيجة لتطبيق الاتفاقية :

$$\Delta W^{x} = (x^{0} pw^{0} + pw^{0} * \Delta x / 2) \Delta p$$

ويفترض تجانس سلع الصادرات والواردات بمعنى أن الإنتاج المحلي بديل كامل للواردات والعكس صحيح مما يعني أنه يمكن إشباع الطلب المحلي من الإنتاج المحلي أو الواردات للدولة المدروسة كما يفترض أن تكون عضو اتفاقية الجات، بمعنى سريان شروط النموذج عليها لأنه يفترض أيضاً بأن الدول الأعضاء في الاتفاقية قد أقروا التطبيق بداية من أول يناير ١٩٩٥ وسوف يسمح للتغيرات في السعر العالمي بالسريان إلى مكونات السوق المحلي في تلك الدول، بمعنى لن يلجأ صانعوا السياسية إلى تعطيل سريان بنود الاتفاقية وتدفق السلع من الأسواق العالمية إلى الأسواق المحلية والعكس، كما استخدم في النموذج فترة الأساس التي حسبت على أساسها التغيرات(١٩٩٠– ١٩٩٥).

ومن استقراء النتائج وبيانات الجدول (١٠) يتبين أن معدلات الاكتفاء الذاتي من محصول القمح تزايدت من نحو ٣٤,٨% لمتوسط فترة الإعداد أو الأساس لتطبيق الاتفاقية (٩٠-١٩٩٥) لنحو ٤١,٦٢% لمتوسط الفترة٩٦ –١٩٩٨ بعد التطبيق الفعلي للإتفاقية، كما تزايد الإنتاج لمحصول الأرز بكميات تزيد عن الزيادة في الاستهلاك مما تحقق معه زيادة في معدلات الاكتفاء الذاتي قدرت بنحو ١٦% لمتوسط الفترة (٩٦-١٩٩٨) مقارناً بمتوسطة للفترة (٩٠-١٩٩٥).

ويتبين من الجدولين (١١) زيادة إجمالي الواردات العالمية من القمح بنحو ٦٧٥,٤ ألف طن لمتوسط الفترة٩٦-١٩٩٨عن متوسط فترة الإعداد لتطبيق الاتفاقية (٩٠-١٩٩٥)، وحدثت زيادة في الواردات المصرية من القمح لمتوسط الفترة ٩٦-١٩٩٨ عن متوسط فترة الإعداد لتنفيذ الاتفاقية تقدر بنحو ٨٧٩,٢٠ ألف طن، الأمر الذي ترتب عليه زيادة قيمة الواردات المصرية لمتوسط الفترة٩٦ –١٩٩٨ بنحو ٨٨٣,٧ مليون جنيه عن نظيرتها لمتوسط فترة الإعداد لتنفيذ الاتفاقية، ويتوقع من تطبيق الاتفاقية زيادة

الواردات المصرية من القمح لنحو ٧٢٢٧,٨، ٧٤٩٥,٢٧ ألف طن خلال عامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٥ على الترتيب، وسوف يترتب على زيادة الأسعار العالمية وكمية الواردات في ظل تطبيق الاتفاقية خسارة مجتمعية من جراء استيراد القمح تقدر بنحو ١٧٢,٤، ١٩٠,٣ مليون دولار لمتوسط الفترة ٩٦-١٩٩٨، وعام ٢٠٠٤ على الترتيب..

كما يتبين من استقراء بيانات الجدولين(١٣،١٢) زيادة صادرات الأرز وتحسنها وتحقيق رفاهية مجتمعية من تصدير الأرز نتيجة لتطبيق اتفاقية الجات، إذ يتضح زيادة في كمية الصادرات العالمية والمصرية من الأرز بنحو ٦٨٦,٨، ١٥,٩٤ ألف طن لمتوسط الفترة ٩٦-١٩٩٨عن متوسط فترة الإعداد والتدبير لتطبيق وتنفيذ اتفاقية الجات(٩٠ - ١٩٩٥)، ممثلاً نحو ٤١,٨٦%، ٩٩,٣٧% من متوسط الصادرات العالمية والمصرية على الترتيب لمتوسط فترة الإعداد والتنفيذ للتطبيق فقد حدث زيادة في الأسعار العالمية للصادرات من الأرز لمتوسط الفترة ٩٦ - ١٩٩٨ بعد تطبيق الاتفاقية بلغت نسبتها نحو ١١,٨٩% من متوسط الأسعار العالمية لطن الأرز لمتوسط فترة الإعداد للتطبيق والمقدر بنحو ٣,٢٨الف دولار/ للطن، ونتيجة للزيادة في الأسعار وتطبيق اتفاقية الجات سوف ترتفع كمية الصادرات العالمية من الأرز لنحو ٣٧٤٩,٨،٣٢٣٦,٩٧ ألف طن لعامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٥، كما سوف ترتفع كمية الصادرات المصرية من الأرز لنحو ٥٩,٦٣،٥٠,٣٢ ألف طن لمتوسط عامي ٢٠٠، ٢٠٠٥، كما قد ترتب على تطبيق الاتفاقية حدوث مكاسب للرفاهية المجتمعية من زيادة الصادرات المصرية لمتوسط الفترة ٩٦ - ١٩٩٨ تقدر بنحو ٥٢,٠٨ ألف دولار ويمكن التوقع بالرفاهية المجتمعية لفترات قادمة من نفس النموذج. إذا أتيحت البيانات الأساسية.

والخلاصة سوف تحدث خسارة مجتمعة من جراء الواردات المصرية الزراعية المختلفة ورفاهية أو مكاسب مجتمعة من جراء الصادرات المصرية المختلفة نتيجة تطبيق اتفاقية الجات تختلف حسب طبيعة الطلب على المحصول المدروس والتغير الحادث في أسعاره العالمية والمصرية وكمية الإنتاج والاستهلاك المصري من السلعة أو المحصول وكذلك الطلب والعرض العالمي للسلعة وخصوصاً فى دول الاتفاقية.

جدول(١٠) الاكتفاء الذاتي المصري من القمح والأرز خلال متوسط الفترة(١٩٩٠-١٩٩٥)، (١٩٩٦-١٩٩٨).

البيانات المحصول	كمية الإنتاج المحلي بالألف طن	كمية الاستهلاك المحلي بالألف طن	كمية الصادرات بالألف طن	كمية الواردات بالألف طن	معدل الاكتفاء الذاتي
الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥					
الأرز	٣٩٥٦,٢	٢٣٥٠,٤	١٦,٠٤	-	١٦٨,٣
القمح	٤٧٢٦,٩	١٣٥٦٦,٣	-	٥٩٩٠,٩	٣٤,٨
الفترة ٩٩٦ - ١٩٩٨					
الأرز	٤٩٤٠,٣	٢٦٨١,٢	٣١,٩٨	-	١٧١,٢٥
القمح	٥٨٩٢,٣	١٤١٥٥.٩	-	٦٨٧٠,١	٤١,٦٢

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات.١) وزارة الزراعة - الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي- قسم الإحصاء.

(2) F.A.O, Trade year book, different vol.

(3) F.A.O, Production year book, different vol..

جدول (١١) الواردات العالمية والمصرية من القمح خلال فترة الدراسة(١٩٩٠-١٩٩٥)، (١٩٩٦-١٩٩٨).

البيان	متوسط الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥	متوسط الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٨
إجمالي الواردات العالمية بالألف طن	١١٢٧٤٠,٥	١١٩٤٩٧,٩
مرونة الطلب العالمي للواردات	-٠,٠١١٢٨	-٠١١٢٨.
السعر العالمي للطن بالدولار	١٦٩,٤٥	١٩٣,٤
كمية الواردات المصرية بالألف طن	٥٩٩٠,٩	٦٨٧٠,١
قيمة الواردات المصرية مليون دولار	٨٣٢,١	١٠٨٦,١٦
متوسط سعر الطن القمح المصري والمستورد بالدولار	١٣٨,٩	١٥٨,١
مرونة طلب الواردات المصرية	-٠,٠١١٢٨	-٠,٠١٢٨
متوسط سعر الصرف للدولار	٣,٣٥جنية	٣,٣٨جنية
كمية الواردات المصرية عام ٢٠٠٢ بتطبيق الاتفاقية		٧٢٢٧,٨ ألف طن
كمية الواردات العالمية القمحية المتوقعة عام ٢٠٠٥ بتطبيق الاتفاقية		٧٤٩٥,٢٧ ألف طن
الخسارة المجتمعية المترتبة على الواردات القمحية المصرية نتيجة تطبيق الاتفاقية لعام ٢٠٠٤.		١٩٠,٣ مليون دولار

المصدر:- جمعت وحسبت من البيانات الثانوية المتعلقة بالبحث وتقديرات النموذج الثالث.

جدول (١٢) الصادرات العالمية والمصرية من الأرز خلال فترتي الدراسة (١٩٩٠-١٩٩٥)، (١٩٩٦-١٩٩٨).

متوسط الفترة البيان	١٩٩٠ - ١٩٩٥ (فترة الإعداد للتطبيق)	١٩٩٦ - ١٩٩٨
متوسط الصادرات العالمية بالألف طن	١٦٤٠,٥	٢٣٢٧,٣
السعر العالمي لصادرات الأرز بألف دولار	٣,٢٨	٣,٦٧
متوسط الصادرات المصرية من الأرز بالألف طن	١٦,٠٤	٣١,٩٨
قيمة الصادرات العالمية بالمليون دولار	٥٣٨٣,٣	٨٤٨٥,٣
مرونة العرض للصادرات المصرية	١,٧٣٨	١,٧٣٨
مرونة العرض للصادرات العالمية	١,٢٧٧	١,٢٧٧

المصدر:- جمعت وحسبت من البيانات الثانوية المتعلقة بالبحث وتقديرات النموذج الثالث.

جدول (١٣) بعض نتائج تطبيق النموذج على صادرات الأرز المصري والرفاهية المجتمعة نتيجة لتطبيق الاتفاقية.

المتغير	القيمة
التغيير السنوي المطلق في صادرات مصر الأرزية	٤,١ ألف طن
التغيير السنوي النسبي في صادرات مصر لمتوسط الفترة (٩٠-١٩٩٥)	%٢٥,٥
التغيير السنوي النسبي في صادرات مصر لمتوسط الفترة (٩٦-١٩٩٨)	%١٢,٨٢
كمية الصادرات المصرية المتوقعة عام ٢٠٠٢ بدون تطبيق الاتفاقية	٤٦,١٦ ألف طن
كمية الصادرات العالمية المتوقعة عام ٢٠٠٢ بدون تطبيق الاتفاقية	٣٢٣٦,٩٧ ألف طن
كمية الصادرات العالمية المتوقعة عام ٢٠٠٥ بدون تطبيق الاتفاقية	٣٧٤٩,٨ ألف طن
كمية الصادرات المصرية المتوقعة عام ٢٠٠٢ بتطبيق الاتفاقية	٥٠,٣٢ ألف طن
كمية الصادرات المصرية المتوقعة عام ٢٠٠٥ بتطبيق الاتفاقية	٥٩,٦٣ ألف طن
متوسط التغير فى عائد الصادرات المصرية الأرزية بالألف دولار لمتوسط الفترة ٩٦ - ١٩٩٨	٧٤٧ ألف دولار
مكاسب الرفاهية نتيجة الزيادة فى الصادرات المصرية نتيجة تطبيق الاتفاقية لمتوسط الفترة ٩٦ - ١٩٩٨	٥٢,٠٨ ألف دولار

المصدر:- جمعت وحسبت من تقديرات النموذج.

التوصيات

و يتضح أن هناك مكاسب ورفاهية مجتمعة سوف تعود علـى الصـادرات المصريـة الأرزيـة ومختلف الصادرات المصرية لما يتحقق من زيادة فى كمية وقيمة الصـادرات المصريـة المختلفـة ومنـها الأرز، كما سوف يقابلها خسارة في الرفاهية المجتمعة للواردات نتيجة الارتفاع للأسعار العالمية لها ورفـع الحماية المقررة عليها ومنها القمح مما يستلزم بالضرورة أن نتجه نحو التطبيق لأهم التوصيات التاليـة:- ١) زيادة كمية الإنتاج من محاصيل وسلع الصادرات بشتى الطرق الممكنة لتحقق أكبر مكاسب ورفاهية مجتمعـة ممكنة من جراء الصادرات وتوسيع الأسواق. ٢) الاستفادة قدر الإمكان من الفترة المتبقية خلال التحول إلـى التحرر التجاري الكامل (الفترة التمهيدية للتحول النهائي) لتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه.. ٣) الاتجاه نحـو زيادة معدلات الاكتفاء الذاتي من الحاصلات الممكن زراعتها والتوسع فيها في الأراضي الجديـدة والقديمـة بأساليب التكنولوجية لتضيق فجوة الواردات وخصوصاً من محصول القمح والذي يؤخذ عليه قياسـاً اللحـوم الحمراء، الزيوت ... الخ من سلع الواردات الزراعية. ٤) الاهتمـام برصـد نتـائج المكاسـب والخسـارة المجتمعة الزراعية الإجمالية من جراء تطبيق الاتفاقية على الصادرات الواردات في ظل تطبيـق الاتفاقيـة التنبوء بها للتعرف على حجم الفجوة بين المكاسب والخسارة. ٥) خلق أسواق استيرادية وتصديريـة جديـدة تختلف عن الأسواق القديمة في طبيعتها وتكون أكثر ملائمة للظروف المصرية.

الملحق

جدول (١) تطور قيمة الصادرات والواردات القومية والميزان التجارى والزراعى المصرى بالمليون جنية ونسبة تغطية الصادرات للواردات الزراعية خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٨) بالقيم الجارية

السنوات	الصادرات القومية	الواردات القومية	الميزان التجارى	% الصادرات /للواردات	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	الميزان التجارى الزراعى	% الصادرات الزراعية /للواردات الزراعية	% الصادرات الزراعية /للواردات القومية	الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية	الميزان الغذائى	% الصادرات / للواردات الغذائية
١٩٨٩	٥٧٣٥	١٦٦٢٤	-١٠٨٨٩	٣٤,٤٩	٥٥٣	٤٥٤٠	-٣٩٨٧	١٢,١٨	٣,٣٣	٩٦٦	٢١٦٥	-١١٩٩	٤٤,٦
١٩٩٠	٦٩٥٤	٢٤٨٢٣	-١٧٨٦٩	٢٨,٠١	٥١٧	٥٩٣٧	-٥٤٢٠	٨,٧١	٢,٠٨	١٠٢٣	٣٤٥١	-٢٤٢٨	٢٩,٦
١٩٩١	١١٧٦٥	٢٥٢١٦	-١٣٤٥١	٤٦,٦٥	٥٣٠	٥٤٣٨	-٤٩٠٨	٩,٧٤	٢,١٠	٧٧٢	٣٢٣٦	٢٤٦٤	٢٣,٨
١٩٩٢	١٠١٧١	٢٧٦٥٦	-١٧٤٨٥	٣٦,٧٨	٥٧٨	٦٨١٥	-٦٢٣٧	٨,٤٨	٢,٠٨	٧٩٣	٤٢٣٧	-٣٤٤٤	١٨,٧
١٩٩٣	١٠٤٦٤	٢٧٥٥١	-١٧٠٨٧	٣٧,٩٨	٥٨٥	٤٣٦٢	-٣٧٧٧	١٣,٤١	٢,١٢	٦٩١	٢٩٠٨	-٢٢١٧	٢٣,٧
١٩٩٤	١١٧٥٧	٣٢٤٦١	-٢٠٧٠٤	٣٦,٢١	١٦٢٠	٤٩٦٩	-٣٣٤٩	٣٢,٦	٤,٩٩	١٧٤٠	٧٦٦٤	-٥٩٢٤	٢٢,٧
١٩٩٥	١١٧٠٤	٣٩٨٩١	-٢٨١٨٧	٢٩,٣٤	١٥٤٤	٦١٠٦	-٤٥٦٢	٢٥,٢٨	٣,٨٧	١٦٤١	١٠٠٩٨	-٨٤٥٧	١٦,٣
١٩٩٦	١٢٠٠٤	٤٤٢١٨	-٣٢٢١٤	٢٧,١٥	١٤٤٣	٧٧٢٦	-٦٢٨٣	١٨,٦٨	٣,٢٦	١٥٤٥	١١٧٩٠	-١٠٢٤٥	١٣,١
١٩٩٧	١٣٠٨٤	٤٤٨٨٦	-٣١٨٠٢	٢٩,١٥	١٢١٧	٦٠٣٣	-٤٨١٦	٢٠,١٧	٢,٧١	١٣٢٤	١٠٢٤٧	-٨٩٢٣	١٢,٩
١٩٩٨	١٠٦٨٨	٥٦٠٢٦	-٤٥٣٣٨	١٩,٠٨	١٦٣٤	١٠٢٥٨	-٨٦٢٤	١٥,٩٣	٢,٩٢	١٥٧٨	٥٩٢٩	-٤٣٥١	٢٦,٦
المتوسط	١٠٤٣٢,٦	٣٣٩٣٥,٢	-٢٣٥٠٢,٦	٣٢,٥	١٠٢٢,١	٦٢١٨,٤	-٥١٩٦,٣	١٦,٥	٢,٩	١٢٠٧.٣	٦١٧٢,٥	-٤٤٧٢,٤	٢٣,٢

المصدر:- جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات قاعدة التجارة الخارجية، القاهرة، ٢٠٠٠.

جدول (٢) تطور قيمة الصادرات والواردات القومية والميزان التجارى والزراعى المصرى بالمليون جنية ونسبة تغطية الصادرات للواردات الزراعية خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٨) بالقيم الحقيقية

السنوات	الصادرات القومية	الواردات القومية	الميزان التجارى	% الصادرات /للواردات	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	الميزان التجارى الزراعى	% الصادرات الزراعية /للواردات الزراعية	% الصادرات الزراعية /للواردات القومية	الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية	الميزان الغذائى	% الصادرات / للواردات الغذائية
١٩٨٩	١٣٨٠,١٧	٤٠٠٠,٦٧	-٢٦٢٠,٥	٣٤,٤٩	١٣٣,٠٨	١٠٩٢,٦	-٩٥٩,٥٢	١٢,١٨	٣,٣	٢٣٢,٤٧	٥٢١,٠٢	-٢٨٨,٦	٤٤,٦
١٩٩٠	١٥٠٤,٦	٥٣٧٠,٨٥	-٣٨٦٦,٣	٢٨,٠١	١١١,٨٦	١٢٨٤,٦	-١١٧٢,٧٤	٨.٧	٢,٠٨	٢٢١,٣٤	٧٤٦,٧	-٥٢٥,٤	٢٩,٦
١٩٩١	٢٢٩٩,٥٦	٤٩٢٨,٦٦	-٢٦٢٩,١	٤٦,٦٥	١٠٣,٥٩	١٠٦٢,٩	-٩٥٩,٣١	٩,٧٥	٢,١	١٥٠,٨٩	٦٣٢,٥	-٤٨١,٦	٢٣,٨
١٩٩٢	٢٠٠٤,٦١	٥٤٥٠,٨٥	-٣٤٤٦,٢	٣٦,٧٧	١١٣,٩٢	١٣٤٣,٢	-١٢٣٩,٢٨	٨,٤٨	٢,٠٩	١٥٦,٢٩	٨٣٥,٠٧	-٦٧٨,٨	١٨,٧
١٩٩٣	٢٠١٢,٩٣	٥٢٩٩,٩	-٣٢٨٦,٩	٣٧,٩٨	١١٢,٥٣	٨٣٩,١	-٧٧٢٦,٥٧	١٣,٤١	٢,١٢	١٣٢,٩٣	٥٥٩,٤	-٤٢٦,٥	٢٣,٧
١٩٩٤	٢٠٨٠,٨١	٥٧٤٥,١١	-٣٦٦٤,٣	٣٦,٢٢	٢٨٦,٧٢	٨٧٩,٤	-٥٩٢,٠٦٨	٣٢,٦	٤,٩٩	٣٠٧,٩٥	١٣٥٦,٤١	-١٠٤٨,٥	٣٢,٧
متوسط الفترة(٨٩-١٩٩٤)	١٨٨٠,٤٤	٥١٣٢,٦٧	-٣٢٥٢,٢	٣٦,٦٨	١٤٣,٦٢	١٠٨٣,٦	-٢١٠٨,٢	١٤,١٨	٢,٧٨	٢٠٠,٣	٧٧٥,١٨	-٥٧٤,٩	٢٨,٨٥
١٩٩٥	١٩٤٨,٨٢	٦٦٤٢,١٩	-٤٦٩٣,٤	٢٩,٣٤	٢٥٧,٠٩	١٠١٦,٧	-٧٥٩,٦١	٢٥,٢٨	٣,٨٧	٢٧٣,٢٤	١٦٨١,٤	-١٤٠٨,٢	١٦,٣
١٩٩٦	١٨٦٣,١٧	٦٨٦٣,١٧	-٥٠٠٠,٠	٢٧,١٤	٢٢٣,٩٧	١١٩٩.٢	-٩٧٥,٢٣	١٨,٦٧	٣,٢٦	٢٣٩,٨	١٨٢٩,٩٥	-١٥٩٠,٢	١٣,١
١٩٩٧	٢٠٠٨,٦٩	٦٨٩١,٠١	-٤٨٨٢,٣	٢٩,١٥	١٨٦,٨٤	٩٢٦,٢	-٧٣٩,٣٦	٢٠,١٧	٢,٧	٢٠٣,٢٦	١٥٧٣,١٥	-١٣٦٩,٩	١٢,٩
١٩٩٨	١٦٣٩,٣٤	٨٥٩٣,٣٤	-٦٩٥٤,٠	١٩,٠٧	٢٥٠,٦٣	١٥٧٣,٤	-١٣٢٢,٧٧	١٥,٩٤	٢,٩	٢٤٢,٠٤	٩٠٩,٤	-٦٦٧,٤	٢٦,٦
متوسط الفترة(٩٥-١٩٩٨)	١٨٦٥,٠	٧٢٤٧,٤	-٥٣٨٢,٤	٢٦,١٧	٢٢٩,٦٣	١١٧٨,٨	-٩٤٩,٢	٢٠,٠	٣,١٨	٢٣٩,٦	١٤٩٨,٤	-١٢٥٨,٩	١٧,٢٣
المتوسط	١٨٧٤,٢٧	٥٩٧٨,٥٨	-٤١٠٤,٣	٣٢,٤٨	١٧٨,٠٢	١١٢١,٧	-١٦٤٤,٦	١٦,٥٢	٢,٩	٢١٦,٠٢	١٠٦٤,٥	-٨٤٨,٥	٢٤,٢

المصدر:- جمعت وحسبت من بيانات الجدول(١) بالملحق.

جدول (٣) تطور إجمالى مساحة وإنتاج وإجمالى الكمية المصدرة من الأرز والتوزيع الجغرافى للتكتلات المختلفة خلال الفترة (١٩٨٩- ١٩٩٨).

السنوات	المساحة بالألف فدان	إجمالى الإنتاج بالألف طن	إجمالى الصادرات بالألف طن	% الصادرات /للإنتاج	الصادرات إلى أوروبا		الصادرات إلى آسيا		الصادرات إلى أفريقيا		الصادرات إلى أمريكا	
					الكمية بالألف طن	% من إجمالى الصادرات	الكمية بالألف طن	% من إجمالى الصادرات	الكمية بالألف طن	% من إجمالى الصادرات	الكمية بالألف طن	% من إجمالى الصادرات
١٩٨٩	٩٨٤	٢٦٧٧	٣٠	١.١	٨,٦٦	٢٨,٩	١٤,٤	٤٦,٨	٧,٢	٢٤	٠,٠١٧	٠,١
١٩٩٠	١٠٣٧	٣١٦٧	٦٦	٢,١	٢٤,٢٢	٣٦,٧	٣٥,٩٤	٥٤,٥	٦,١	٩,٣	٠,٠٣٤	٠,١
١٩٩١	١١٠١	٣٤٤٩	١٣٧	٤,٠	٨٢,٨٣	٦٠,٥	٣٧,٩	٢٧,٧	١٦,٢	١١,٨	٠,٠٣٣	
١٩٩٢	١٢١٦	٣٩١٠	١٨١	٤,٦	٢٩,٨٩	١٦,٥	٩٨,٥٧	٥٤,٥	٥١,٩	٢٨,٧	٠,٠٣٥	
١٩٩٣	١٢٨٣	٤١٦١	١٣٥	٣,٢	٣٠,٤	٢٢,٥	٩٧,٦	٧٢,٣	٧,١	٥,٣	٠,٠٣٩	
١٩٩٤	١٣٧٨	٤٥٨٣	٢٢٧	٥,٠	١٣,٨٩	٦,١	١٨٨,٨	٨٣,٢	٢١,١	٩,٣	٣,٠	١,٣
١٩٩٥	١٣٩٣	٤٤٧٦	١٥٧	٣,٥	٢٤,٦٢	١٥,٧	٩٧,١٦	٦١,٩	٣٤,٩	٢٢,٢	٠,٠٤٦	
١٩٩٦	١٣٩٢	٤٨٦٧	٣٢٦	٦,٧	١٠٨,٨	٣٣,٤.	١٧١,٧٦	٥٢,٧	٤٢,٠	١٢,٩	٢,٩	٠,٩
١٩٩٧	١٥٥٠	٥٤٨٠	٢٠١	٣,٧	٦٤,٥٢	٣٢,١	١٢١,٥٦	٦٠,٥	١٥,١	٧,٥	٠,١١٩	٠,١
١٩٩٨	١٢٣٢	٤٤٧٤	٤٢٢	٩,٤	١٣٧,٣	٣٢,٥	٢٢٧,٩٣	٥٤,٠	٥٥,٨	١٣,٢	٠,٦٤	٠,٢
المتوسط	١٢٥٦,٦	٤١٢٤,٤	١٨٨,٢	٤,٣	٥٢,٥	٢٧,٩	١٠٩,١	٥٧,٩	٢٥,٧	١٤,٤	٠,٦٨	٠,٢

المصدر:- جمعت وحسبت من بيانات (١) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى، إدارة الإحصاء، بيانات غير منشورة.

(٢) بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات قاعدة التجارة الخارجية، القاهرة، ٢٠٠٠.

جدول (٤) تطور قيمة الصادرات من الأرز المصرى والتوزيع الجغرافي للتكتلات المختلفة خلال الفترة (١٩٩٠- ١٩٩٨).

السنوات	إجمالى قيمة الصادرات مليون جنية	الصادرات إلى أوروبا		الصادرات إلى آسيا		الصادرات إلى أفريقيا		الصادرات إلى أمريكا	
		القيمة بالألف جنية	% من إجمالى قيمة الصادرات	القيمة بالألف جنية	% من إجمالى قيمة الصادرات	القيمة بالألف جنية	% من إجمالى قيمة الصادرات	القيمة بالألف جنية	% من إجمالى قيمة الصادرات
١٩٩٠	٤٩	١٦٦٢٤	٣٣,٩	٢٨٢٣٢	٥٧,٦	٤٢٣٩	٨,٧	٣٣	٠,٠٧
١٩٩١	١١٠	٦١٤٦٨	٥٥,٩	٣٤٥٢١	٣١,٤	١٣٧٢٦	١٢,٥	٥٨٤	٠,٥٣
١٩٩٢	١٨٧	١٨٤٢٥	٩.٩	١١٠٩٠٨	٥٩,٣	٥٧٣٩٨	٣٠,٧	٥٧	٠,٣
١٩٩٣	١٣٠	٢٢٨٢٢	١٧,٦	١٠٠٣٩٠	٧٧,٢	٦٦٦٢	٥,١	٧٢	٠,٠٦
١٩٩٤	٢٤٨	١٢١٥٣	٤,٩	٢٠٩٢٨٣	٨٤,٤	٢٤٠٣٦	٩,٧	٢٦١٤	١,٠٥
١٩٩٥	١٩٣	٢١٤٠٣	١١,١	١٢٤٥٥١	٦٤,٥	٤٦٧٢٣	٢٤,٢	٩٣	٠,٠٥
١٩٩٦	٣٩٥	١١٨٣٩١	٣٠,٠	٢٣٠٦٨٧	٥٨,٤	٤١٣٦٣	١٠,٥	٤١٦٤	١٠٥
١٩٩٧	٢٤٢	٦٨٥٢٠	٢٨,٣	١٥٣٤٥٩	٦٣,٤	٢٠١٥٦	٨,٣	١٤٨	٠,٠٦
١٩٩٨	٤٥٧	١٢٦٣٨٤	٢٧,٧	٢٧١٢٤٥	٥٩,٤	٥٨٣٤٩	١٢,٨	٨٥٥	٠,١٩
المتوسط	٢٢٣,٤	١٢٦٣٨,٤	٢٤,٣	١٤٠٣٦٤,١	٦١,٧	٣٠٣٠٤,٦	١٣,٦	٩٥٧,٧	٠,٣٤

المصدر:- جمعت وحسبت من بيانات (١) بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات قاعدة التجارة الخارجية، القاهرة، ٢٠٠٠.

جدول (٥) تطور إجمالى الإنتاج والاستهلاك والكمية المستوردة من القمح والتوزيع الجغرافى للتكتلات المختلفة خلال الفترة (١٩٨٩- ١٩٩٨).

البيان السنوات	إجمالى الإنتاج بالألف طن	الاستهلاك القومى بالألف طن	إجمالى الواردات بالألف طن	الواردات من أمريكا		الواردات من أوروبا		الواردات من أستراليا	
				الكمية بالألف طن	% من إجمالى الواردات	الكمية بالألف طن	% من إجمالى الواردات	الكمية بالألف طن	% من إجمالى الواردات
١٩٩٠	٤٢٦٨	١٢٥١٩,١	٤٤٥٦	١٢٦٩,٦	٢٨,٥	١٣٨١,١	٣١	١٨٠٥,٥	٤٠,٥
١٩٩١	٤٤٨٣	١٢٨٩٣,٧	٤١١٦	١٧٦٢,٦	٤٢,٨	١٩١,١	٤,٦	١٩١٢,١	٤٦,٥
١٩٩٢	٤٦١٨	١٢٠٤٨,٣	٤٩٦٤	٣٦١٢,٢	٧٢,٨	١١٠,٠	٢.٢	١٢٤٢,١	٢٥.٠
١٩٩٣	٤٨٣٣	١٣٦٠٦,٢	٢٣٤٢	١٢٢٤,٥	٥٢,٣	٣٦٢,٥	١٥,٥	٧٥٥,٤	٣٢,٣
١٩٩٤	٤٤٣٧	١٤٩٤٨,٣	٦٣٦٤	٤٤٨٧	٧٠,٥	٤٩,١	٠,٨	١٨٢٧,٦	٢٨,٧
١٩٩٥	٥٧٢٢	١٥٣٨٢,١	٥٠٧٠	٤٧٥٦,٤	٩٣,٨	٣١٢,١	٦,٢	–	–
١٩٩٦	٥٧٣٥	١٥٤٩١,٤	٤٩٥٨	٤٢٦٢,٨	٨٦,٠	٤١,٥	٠,٨	٦٥٣,٩	١٣,٢
١٩٩٧	٥٨٤٩	١٥٩٦٣,٤	٤٥٧٩	٢٠٠٧,٣	٤٣.٨	٧٣٥,٩	١٦,١	١٧٧٨,٣	٣٨,٨
١٩٩٨	٦٠٩٣	١١٠١٣,٠	٥٠٠٦	٣٤٨٤,٧	٦٩,٦	٨٩٥,٣	١٧,٩	625.6	١٢,٥
المتوسط	٤٦٧٠,٨	١٣٧٦٢,٥	٤٦٥٠,٦	٢٩٨٥,٢	٦٢,٢	٤٥٣,١	١٠,٥	١٠٠٥,٢	٢٩,٧

المصدر:- جمعت وحسبت من بيانات (١) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى، إدارة الإحصاء، بيانات غير منشورة.

(٢) بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات قاعدة التجارة الخارجية، القاهرة، ٢٠٠٠.

جدول (٦) تطور إجمالى قيمة الكمية المستوردة من القمح والتوزيع الجغرافى للتكتلات المختلفة خلال الفترة (١٩٨٩- ١٩٩٨).

البيان / السنوات	إجمالى قيمة الواردات مليون جنية	الواردات من أمريكا		الواردات من أوروبا		الواردات من أستراليا	
		ألف جنية	% من قيمة الواردات	ألف جنية	% من قيمة الواردات	ألف جنية	% من قيمة الواردات
١٩٩٠	٢١٢٩	٦٠٣,١	٢٨,٣	٤٥٢,٢	٢١,٢	٩٠٠,٦	٤٢,٣
١٩٩١	١٦١٥	٦٩٦,٢	٤٣,١	١٠٣,٧	٦,٤	٧١٧,٤	٤٤,٤
١٩٩٢	٢٣٥٠	١٦٢٤,١	٦٩,١	٥٦,٨	٢,٤	٦٦٨,٨	٢٨,٥
١٩٩٣	١١٣٠	٥٢٧,٧	٤٦,٧	١٤٨,١	١٣,١	٤٣١,٠	٣٨,١
١٩٩٤	٢٥٠١	١٦٦٢,١٣	٦٦,٥	١٩,٧	١,٨	٨١٩,٤	٣٢,٨
١٩٩٥	٢٩٧٦	٢٧٨٨,٨	٥٥,٩	١٨٦,٨	٦,٣	–	–
١٩٩٦	٣٧٣٨	٣٢١٦,٨	٧٤,٦	٣٥,٧	١,٠	٤٨٥,٠	١٣,٠
١٩٩٧	٢٦٤٤	١٢٢١,١	٢١,٧	٤٧٠,٧	١٧,٨	٩٠٩,٧	٣٤,٤
١٩٩٨	٢٥٣٨	١٧٦٣,٦	٤٨,١	٤٥٠,٧	١٧,٨	٣٢٣,٧	١٢,٨
المتوسط	٢٤٠٢,٣	١٥٦٦	٥٠,٤	٢١٣,٣	٩,٦	٦٥٦,٥	٣٠,٧

المصدر:- جمعت وحسبت من بيانات (١) بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات قاعدة التجارة الخارجية، القاهرة، ٢٠٠٠.

المراجع

١-أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، مشروع المشاركة المصرية الأوربية وأثارها المتوقعة على التجارة الخارجية والتنمية الزراعية في مصر، مجلس بحوث الغذاء والزراعة والري، شعبة الاقتصاد وتنمية المجتمع، المشروع البحثي رقم ٢٢٦، التقرير السنوي الأول، يونيو، ١٩٩٩. ص ١١.

٢ -الأعسر، خديجة محمد "دكتور"، هيكل التجارة الخارجية العربية للسلع الزراعية في إطار التغيرات الدولية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الرابع، العدد الثاني، سبتمبر ١٩٩٤.

٣ -الزلاقي، فاطمة الزهراء أنور "دكتور" ، أثر الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) على التجارة الخارجية الزراعية المصرية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثالث، العدد الأول، مارس ١٩٩٣.

٤ -العضيمي، محمود صادق " دكتور" نتائج أوليه عن دراسة أثر اتفاقية الجات على التجارة الخارجية لبعض السلع الزراعية، ندرة اتفاقية الجات والزراعة المصرية، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة فى ١٩٩٤.

٥ -صبرى، صلاح سعيد، اتفاقية الجات الجديدة والنظام المتكامل للجودة والأمن الغذائي العربي، اجتماع الخبراء العرب لدراسة أثار اتفاقية الجات على الاقتصاديات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، يوليو١٩٩٤.

٦ -صيام، جمال محمد " دكتور"، المصري، منى محمود إبراهيم "دكتور" وأخرون، التغيرات المحتملة في التجارة الخارجية الزراعية المصرية في ظل اتفاقية الجات، مركز الدراسات الاقتصادية، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ٢٠٠١، دراسة غير منشورة.

٧ -صيام، جمال محمد "دكتور" ، الآثار المحتملة لاتفاقية الجات على أوضاع السلع الاستراتيجية والزراعة المصرية، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، ١٩٩٤.

٨-عمر، محمد عبد الحفيظ محمد، بعض الآثار الاقتصادية للجات على قطاع الزراعية المصرية، رسالة دكتوراه، الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، ١٩٩٩.

٩-معهد التخطيط القومي، أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ١٩٩٦.

١٠ -نصار، سعد زكي "دكتور"، العضيمي، محمود صادق "دكتور" وأخرون، السوق الأوربية المشتركة وتجارة مصر الزراعية في ظل اتفاقية الجات، الدراسات الاقتصادية الدولية، قطاع الشئون الاقتصادية، يوليو١٩٩٤..

١١-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.

١٢- _____، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، أعداد متفرقة.

١٣-_____، نشرة تقديرات الدخل الزراعي، أعداد متفرقة.

١٤-_____، بيانات التجارة الخارجية، بيانات غير منشورة، سنوات مختلفة.

15-The impact of the Uruguay Round on U S Agriculture, June.15, 1994, ACARD symposium Washington D.C.

G.A.T.T AND SOME OF ITS EFFECTS ON FOREIGN TRADE FOR THE MOST IMPORTANT AGRICULTURAL CROPS

El-Masry, Mona Mahmoud I.

ABSTRCT

Under the free world trade policy and the establishment of World Trade Organization, Promotion of exports is faced by a sharp competition in productivity, Quality and price. So, Imports should be rationalized and exports have a competitive advantage should be emphasized.

The research problem can be formulated in the following assumption:

- This agreement may negatively or positively affects the economics of the developing countries, especially the net importers of food, as Egypt.
- Abolishment of subsidy and custom barriers may raise the import prices.

Therefore, the main objective of this research is to analyze the agreement effects on Wheat imports and Rice exports as well as the current situation of the Egyptian agricultural foreign trade. Also, gain and loss in social welfare from imported and exported items under the global system.

From the study, it has been revealed in a real value of agricultural exports increased in a statistically significant rate of about L.E 17 million versus about L.E 9.4 million during the period (1989-1998). Value of Egyptian rice exports significantly increased in about L.E 5.9 million in real price during the same period. The geographical allocation of rice exports and wheat imports has been studied.

Also, three econometric models have been applied to identify the economic effects of liberalization world trade on rice exports and wheat imports. Changes and projections of production, agricultural price, local consumption, rice export surplus, and heat import deficit have been estimated under the different scenarios based on change in protection and taxation rates and on fixation of rice exports will be increased and consequently the social welfare gains amounted to $ 52.08 thousand on average during the period (1996-1998). These gains have been estimated in about $ 190.3 thousand in 2004.Also, it is expected that Egyptian wheat imports will increase to about 7227.8, 7494 thousand metric ton in 2002, 2005 respectively. The social loss, resulting from increased wheat imports and world price, amounted to $ 172.4, 190.3 million on average during the period (1996- 1998) and 2004 respectively.

From the preceding results, it has been concluded that social welfare gain will be resulted from increasing the Egyptian exports (rice for instance). But social welfare loss will be resulted from increasing imports due to the increasing world prices and abolishment of protection.

The following recommendations have been reached: -

(1) Increasing the protection of exported items and opening new markets to maximize the social welfare.
(2) Transformation period to perfect trade liberalization should be fully utilized.
(3) Tending to increase the self- sufficiency rates for crops that can be planted and expanded adoption of high technology, especially wheat, red meat, oils and other agricultural imports.
(4) Estimating the social welfare gains and loss resulting from applying the agreement to exports and imports to identify the gap between gain and loss.
(5) Creating new markets for Egyptian exports and imports. These markets should be more compatible with Egyptian conditions.